

( فلو باع باء كثر يحط الزائد او ينتقض البيع فان سلم سيده اليه المبيع قبل نقد الثمن سقط الثمن وله ان لا يسلمه حتى يأخذ ثمنه ويضمن السيد باعتاقه المأذون مديونا الا قبل من قيمته ومن الدين ( وما زاد من دينه على قيمته طواب به معتقا وان باعه وهو مديون مستغرق وعيبه مشتريه فلا غرماء اجازة بيعه واخذ ثمنه او تضمنين اى شاؤا من السيد او من المشتري قيمته فان ضمنوا السيد ثم رد عليه بعيب رجع عليهم بالقيمة وعاد حقهم في العبد وان باعه واعلم بكونه مديونا فلا غرماء رد البيع ان لم يصل ثمنه اليهم وان وصل ولا محاباة في البيع فلا ( وان غاب البائع فالمشتري ابس خصما لهم ان انكر الدين ( وعند ابى يوسف هو خصم ويقضى لهم بالدين ( ومن قال انا عبد فلان واشترى وباع فحكمه كالمأذون الا انه لا يباع في الدين ما لم يقر سيده باذنه \* فصل \* تصرف الصبي ان نفع كالا سلام وقبول الهبة والصدقة صح بلا اذن وان ضر كالطلاق والاعتاق فلا ولو باذن وان احتملها كالبيع والشراء صح بالاذن لا بدونه فاذا اذن للصبي في التجارة ابوه او جده عند عدمه او وصى احدهما او القاضى فحكمه حكم العبد المأذون بشرط ان يعقل كون البيع سالبا للملك والشراء جالبا له فلو اقر بما في يده من كسبه او ارثه صح والمعتوه بمنزلة الصبي ( وصح اذن الوصى او القاضى لعبد اليتم \* كتاب الغصب \* هو ازالة اليد المحقة باثبات اليد المبطله فاستخدام العبد وحمل الدابة غصب لا الجلوس على البساط وحكمه الاثم لمن علم ووجوب رد عينه في مكان غصبه ان كانت باقية والضمان لو هلك في المثل كالكبلى والوزنى والعددى المتقارب يجب مثله فان انقطع المثل تجب قيمته يوم الخصومة وعند ابى يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم الانقطاع وفي القيمى كالعدي المتفاوت

مطلب

مطلب الغصب



والبر المخلوط بالشعير يجب قيمته يوم الغصب اجماعاً (فان ادعى  
الهلاك حبس حتى يعلم انه لو كان باقياً لظهره ثم يقضى  
عليه بالبدل) والغصب انما هو فيما ينقل فلو غصب عقاراً  
فهلك في يده لا يضمن خلافاً لحمد وما نقص منه لفعله كسكنائه  
وزرعه ضمنه ويأخذ رأس ماله ويتصدق بالفضل وعند ابي يوسف  
لا يتصدق به (وكذا لو استغل العبد المغموب فنقصه الاستغلال  
او آجر المستعار ونقص يضمن النقصان وما فضل من الغلة  
والاجرة يتصدق به خلافاً له) وان تصرف في الغصب او الوديعة  
فربح وهما يتعيان بالتعيين تصدق بالربح خلافاً له ايضاً وان كانا  
لا يتعيان فان اشار اليهما ونقدهما فكذلك وان اشار الى غيرهما  
ونقدهما او اشار اليهما ونقد غيرهما او اطلق ونقدهما طاب له  
الربح اتفاقاً قيل وبه يفتى والمختار انه لا يطيب مطلقاً (ولو اشترى  
بالف الغصب او الوديعة جارية تعدل الفين فوهبها او طعما  
فاكله لا يتصدق بشيء) **فصل** \* وان غير ما غصبه  
فزال اسمه وعظم منافعه ضمنه ومملكه ولا يحل انتفاعه به قبل  
اداء الضمان كشاة ذبحها وطبخها او شواها او قطعها وبرطحنه  
او زرعه ودقيق خبزه وعنب او زيتون عصره وقطن غزله  
وغزل نسجه وحديد جعله سيفاً وصفر جعله آنية وساجه اولية  
بنى عليها (وان جعل الفضة او الذهب دراهم او دنانير او آنية لا يملكه  
وهو المالك بلا شيء وعندهما يملكه الغاصب وعليه مثله) (فان ذبح  
الشاة فالمالك ان شاء طرحها عليه وضمنه قيمتها او اخذها وضمنه  
نقصانها) (وكذا لو قطع يدها وقطع طرف دابة غير مأكولة  
او خرق الثوب خرقاً فاحشاً تقوت بعض العين و بعض نفعه  
وفي يسير نقصه ولم تقوت شيئاً من النفع يضمن نقصانه) (ومن بنى  
في ارض غيره او غرس امره بالقلع والرد وان كانت تنقص

مطلب



بالقلع فللمالك ان يضمن له قيمتها بأموالها بقلعها فتقوم الأرض  
بلاشجر او بناء وتقوم مع احدهما مستحق القلع فيضمن الفضل  
(وان صبغ الثوب احمر او اصفر اولت السويق بضمن فالمالك  
ان شاء ضمنه قيمة ثوبه ايضاً ومثل سويقه او اخذهما وضمن  
ما زاد الصبغ والسمن (وان صبغه اسود ضمنه قيمته ايضاً  
واخذه بلارد شيء لانه نقص (وعندهما الاسود كغيره وهو  
اختلاف زمان **فصل** وان عيب ما غصبه وضمن قيمته  
ملكه مستنداً الى وقت الغصب ويتسلم له الاكساب دون الاولاد  
والقول في القيمة للغاصب مع يمينه ان لم يبرهن مالكة على الزيادة  
(فان ظهر وقيمه اكثر وقد ضمنه بقول المالك او ببرها نه  
او بالنكول فهو للغاصب ولا خيار للمالك (وان ضمنه بقوله فالمالك  
ان شاء امضى الضمان واخذه ورد عوضه (ولو برهن كل من المالك  
والغاصب على الهلاك عند الآخر فيبينة الغاصب اولى خلافاً  
لابي يوسف (ومن غصب عبداً فباعه فضمنه نفذ بيعه وان عتقه  
فضمنه لا ينفذ عتقه وزوائد المغصوب غير مضمونة ما لم يتعد فيها  
او يمنعها بعد طلب المالك اياها سواء كانت متصلة كالحسن  
والسمن او منفصلة كالولد والثرثرة (وان نقصت الجارية بالولادة  
في يد الغاصب ضمن نقصانها ويجبر بقيمة الولد او بالفرقة ان وقت  
(ولو زنى بامة غصبها فردها حاملاً فولدت فانت بها ضمن  
قيمتها يوم علوقها بخلاف الحرية وعندهما لا يضمن في الامة  
ايضاً (ولو ردّها محجومة فانت لا يضمن وكذا لو زنت عنده  
فردّها فجلدت فانت منه (ولا يضمن منافع ما غصبه سواء سكنه  
او عطله الا في الوقت (ولا خسر المسلم او خنزيره بالاتلاف وضمن  
القيمة فيهما لو كانا لذمي وان اتلف ذمي خرد ذمي ضمن مثلها  
(ولا ضمان باتلاف الميتة ولو لذمي ولا باتلاف متروك التسمية

مطلب

نفسه بالحق



عمدا ولو لمن يبيحه ( وان غصب نحر مسلم فخللها بما لا قيمة له  
 اخذها المالك بلا شيء فلو اتلفها الغاصب ضمنها لا لو تلفت  
 ) ولو خلل بالقاء ملح ملكها ولا شيء عليه وعندهما يأخذ المالك  
 ان شاء ويرد قدر وزن الملح من الخيل ( فلو اتلفها الغاصب  
 لا يضمن خلافا لهما وان خللها بالقاء خلل ملكها ولا شيء للمالك  
 عند الامام وكذا عند محمد ان تخللت من ساعتها والافا خلل بينهما  
 على قدر ملكهما ( وان غصب جلد مية فدبغه بما لا قيمة له  
 اخذه مالك بلا شيء فلو اتلفه الغاصب ضمن قيمته مدبوغا وقبل  
 طاهرا غير مدبوغ ( وان دبغه بما لا قيمة له يأخذ المالك ويرد  
 ما زاد الدبغ بان يقوم مدبوغا وذكيا غير مدبوغ ويرد فضل ما  
 بينهما ( وللغاصب ان يجلسه حتى يستوفي حقه وان اتلفه  
 لا يضمن ( وعندهما يضمنه مدبوغا الا قدر ما زاد الدبغ ولو تلف  
 لا يضمن اتفقا ( ومن كسر لمسلم بربطا او طبلا او مرمارا او دفا  
 او اراق له سكر او منصفه ضمن قيمته لغيره ( ويصح بيع هذه  
 الاشياء ( وقال لا يضمن ولا يجوز بيعها وعليه الفتوى ( ومن غصب  
 مدبرة فانت في يده ضمن قيمتها ولو ام ولد فلا ضمان خلافا لهما  
 ( ولو شق الزق لاراقة الخمر لا يضمنه عند ابي يوسف خلافا لمحمد  
 ولا ضمان على من حل قيد عبد غيره او رباط دابته او فتح اصطبلها  
 او قفص طير فذهب خلافا لمحمد في الدابة والطير ( ولا على من  
 سعى الى سلطان بمن يؤذيه ولا يندفع الا بالسعي او بمن يفسق  
 ولا يمتنع بنهيه ( ولا على من قال لسلطان قد يغرم وقد لا يغرم  
 ان فلانا وجد ما لا فغرمه شيئا وان كان عاده ان يغرم البتة ضمن  
 ( وكذا الوسعي بغير حق عند محمد زجراله وبه يفتى ( ولو اطعم الغاصب  
 المغصوب مالكة برى وان لم يعلمه \* كتاب الشفعة \*

مطلب الشفعة



وتستقر بالاشهاد ويملك بالاخذ بقضاء او رضاء ( وانما يجب  
 للخليط في نفس المبيع فان لم يكن او سلم للخليط في حق المبيع  
 كالشرب والطريق الخاصين كنهر لايجري فيه السفن وطريق  
 لاينفذ ثم للجار الملاصق ولو بابه في سكة اخرى ( ومن له جذوع  
 على حائطها او شركة في خشبته عليه جار وان في نفس الجدار  
 فشريك وهي على عدد الرؤس لا السهام ( فاذا علم الشفيع  
 بالمبيع يشهد في مجلس علمه انه يطلبها ويسمى طلب موثبة  
 ثم يشهد عند العقار او على المشتري او على البائع ان كان المبيع  
 في يده فيقول اشترى فلان هذه الدار وقد كنت طلبت الشفعة  
 وانا اطلبها الآن فاشهدوا على ذلك ويسمى طلب تقرير واشهاد  
 ثم يطلب عند قاض فيقول اشترى فلان دار كذا وانا شفيعها  
 بسبب كذا فله بالنسليم الى ويسمى طلب خصومة وتمليك  
 ولا تبطل الشفعة بتأخير مطلقا في الظاهر وعليه الفتوى ( وقيل  
 يفتى بقول محمد انه ان اخره شهر بلا عذر بطلت ( واذا ادعى  
 الشراء وطلب الشفعة سأل القاضى المدعى عليه ( فان اقر  
 بملك ما يشفع به او نكل عن الحلف على العلم بملكه ( او برهن  
 الشفيع سأل له عن الشراء فان اقر به او نكل عن البين انه اما  
 ابتاع او ما يستحق عليه هذه الشفعة ( ان برهن الشفيع تقضى له  
 بها ولا يشترط احضار الثمن وقت الدعوى فاذا قضى له لم  
 احضاره ( وللمشتري حبس الدار لقبضه ولا تبطل شفيعته  
 بتأخير الثمن بعد ما امر بادائه ( وللشفيع ان يخاصم البائع ان كان  
 المبيع في يده ولا يسمع القاضى البينة عليه حتى يحضر المشتري  
 فيفسخ البيع بحضرته ويقضى بالشفعة على البائع ويجعل العهدة  
 عليه ( والوكيل بالشراء خصم للشفيع ما لم يسلم المبيع الى الموكل  
 ( وللشفيع خيار الرؤية والعيب وان شرط المشتري البراءة منه



مطلب

**فصل** \* وان اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول للمشتري وان برهنا فلا شفيع وعند ابي يوسف للمشتري ( وان ادعى المشتري ثمننا والبايع اقل منه اخذ الشفيع بما قال البايع قبل قبض الثمن و بما قال المشتري بعده ) ( وان عكسا فبعد القبض يعتبر قول المشتري وقبله يتحالفان و اى نكل اعتبر قول صاحبه ) ( وان حلفا فسخ البيع و يأخذ الشفيع بما قال البايع ) ( وان حط عن المشتري بعض الثمن يأخذ الشفيع بالباقي وان حط الكل يأخذ بالكل وان حط النصف ثم النصف يأخذ بالنصف الاخير وان زاد المشتري في الثمن لا تلزم الشفيع الزيادة ) ( واذا كان الثمن مثليا لزم الشفيع مثله وان قيم فقيمه ) ( وان كان مؤجلا اخذ بثن حال او يطلب في الحال و يأخذ بعد مضي الاجل ولا يتجمل ما على المشتري لو اخذ الشفيع بالحال ولو سكت عن الطلب ليحل الاجل بطلت شفيعته خلافا لابي يوسف ولو اشترى ذى بخمر او خنزير يأخذ الشفيع الذى بمثل الخمر وقيمة الخنزير والمسلم بالقيمة فيهما ) ( ولو بنى المشتري او غرس اخذها الشفيع بالثمن و بقيتهما مقلوعين كما في الغصب او كاف المشتري قلعهما ) ( ولو استحققت بعد ما بنى الشفيع او غرس رجع على المشتري بالثمن فقط ) ( وان جف الشجر او انهدم البناء عند المشتري يأخذها الشفيع بكل الثمن ان شاء وان هدم المشتري البناء يأخذ الشفيع العرصة بحصتها ولبس له اخذ النقض ) ( وان شترى المشتري الارض مع شجر مثمر او غير مثمر فثمر في يده اخذها الشفيع مع الثمن فيهما فان جره المشتري فلبس للشفيع اخذه و يأخذ ما سواه بالحصه في الاول و بكل الثمن في الثانى \* باب ما يجب فيه الشفعة وما لا وما يطلها \* انما تجب الشفعة قصدا في عقار ملك بعوض هو مال وان لم يمكن قسمته كرحى وحمام و بئر فلا تجب في عرض

مطلب ما يجب فيه الشفعة



وفلاك وبناء وشجر يباع بدون الارض ولا في ارض وصدقة وهبة  
 بلا عوض مشروط وما بيع بخيار البائع او يباع فاسدا ما لم  
 يسقط حق الفسخ ولا فيما قسم بين الشركاء او جعل اجرة  
 او بدل خلع او عتق او صلح عن دم عمدا او مهورا وان قوبل به ضد  
 مال (وعندهما يجب في حصة المال ولا فيما صولح عنه بالنكار  
 او سكوت وتجب فيما صولح عليه باحدهما ولا في ما سلمت شفيعته  
 ثم رد بخيار رؤية او شرط او بخيار عيب بقضاء وما رد به بلا  
 قضاء او بالا قالة تجب فيه) وتجب في العلو وحده وفي السفلى  
 بسببه وفيما بيع بخيار المشتري وان بيعت دار يجنب المبيعة بالخيار  
 فالشفعة لمن له الخيار بايها او مشتريا وتكون اجازة من المشتري  
 و لشفيع الا ولى اخذها منه لا اخذ الثانية وان بيعت دار يجنب  
 المبيعة فاسدا فشفيعها البائع ان يبعث قبل قبض المشتري فاذا  
 قبض بعد الحكم له بها لا تبطل وان يبعث بعد قبض المشتري  
 فالشفعة للمشتري فان استرد البائع منه المبيعة قبل الحكم له بالشفعة  
 بطلت شفيعته وان بعد الحكم بقيت الثانية على ملكه (والمسلم  
 والذمي في الشفعة سواء) وكذا الحر والعبد المأذون والمكاتب  
 ولو في بيع السيد كالعكس \* فصل \* وتبطل الشفعة  
 بتسليم الكل او البعض ولو من الركبيل وبترك طلب المواثبة  
 او التقرير وبالصلح عن الشفعة على عوض وعليه رده وكذا  
 لو باع شفيعته بمال (وكذا لو قال للمخيرة اختاريني بالف  
 او قال لعين لامرأته ذلك فاختارته بطل خيارها ولا يجب  
 العوض) وتبطل بيع ما يشفع به قبل الحكم له بها وبموت الشفيع  
 لا بموت المشتري (ولا شفعة لمن باع او بيع له او ضمن الدرك  
 او ساوم المشتري يباعا او اجارة وتجب لمن ابتاع او ابتيع له) (واوقيل  
 للشفيع انها يبعث بالف فسلم ثم بان انها يبعث باقل او بكيل

مطلب



او وزني او عددي متقارب قيمته الف او اكثر فله الشفعة (ولو بان  
انها بيعت بعرض قيمته الف او بدنانير قيمته الف فلا) (ولو قبل له  
المشتري فلان فسلم فبان انه غيره فله الشفعة ولو بان انه هو مع  
غيره فله الشفعة في حصة الغير) (ولو بلغه بيع النصف فسلم  
فظهر بيع الكل فله الشفعة وان باعها الا ذراعا من طول جانب  
الشفيع فلا شفعة له) (وان شري منها سهما بثن ثم شري باقية  
فالشفعة في السهم فقط وان ابتاعها بثن ثم دفع عنه ثوبا اخذها  
الشفيع بالثن لا بقيمة الثوب) (ولا تكره الحيلة في اسقاطها عند  
ابي يوسف وبه يفتي قبل وجوبها) (وعند محمد تكره وللشفيع اخذ  
حصة بعض المشتري لا حصة بعض البايعين) (وللجار اخذ  
بعض مشاع بيع فقسم وان وقع في غير جانبه) (وللعبد المأذون  
المديون الشفعة في مبيع سيده وبالعكس) (وصحح تسليم الاب  
والوصى شفعة الصغير خلافا لمحمد فيما بيع بقيمة او اقل وقوله رواية  
عن الامام في الاقل الذي لا يتغابن فيه \* كتاب القسمة \*

هي جمع نصب شايع في معين وتشتمل على الافراز والمبادلة  
(والافراز اغلب في المثليات فيأخذ الشريك حظه منها حال  
غيبة صاحبه) (ولو اشترى ياه فاقسماه فلكل ان يبيع حصته من احنة  
بحصة ثمنه) (والمبادلة اغلب في غيرها فلا يأخذه ولا يبيع من احنة  
بعد الشراء والقسمة ويجبر عليها فيه بطلب الشريك في متحد  
الجنس لا في غيره) (ونذب للقاضي نصب قاسم رزقه من بيت المال  
ليقسم بلا اجر فان لم يفعل نصب قاسم ليقسم باجر بقدره له  
القاضي وهو على عدد الرأس وعندهما على قدر السهام) (واجرة  
الكيل والوزن على قدر السهام اجما ان لم يكن للقسمة  
وان لها فعلى الخلاف) (ويجب كونه عدلا امينا عالما بالقسمة  
(ولا يجبر الناس على قاسم واحد) (ولا يترك القسام لبشركوا

مطلب القسمة



وصح الاقسام بانفسهم بلا امر القاضى (ويقسم على الصبي واليه  
 ووصيه فان لم يكن فلا بد من امر القاضى) ولا يقسم عقار بين  
 الورثة باقرارهم ما لم يبرهنوا على الموت وعدد الورثة وعندهما  
 يقسم وغير العقار يقسم اجماعا وكذا العقار المشتري (والمذكور  
 مطلق ملكه) وان برهنا ان العقار في ايديهما لا يقسم حتى يبرهنا  
 انه لهما (ولو برهنوا على الموت وعدد الورثة والعقار في ايديهم  
 ومعهم وارث غائب اوصى قسم ونصب وكيل ووصى ليقبض  
 حصة الغائب والصبي) ولو كان العقار في يد الغائب او شيء منه  
 او في يد مودعه او في يد الصغير لا يقسم (وكذا لو حضر وارث  
 واحد) او كانوا مشترين وغائب احدهم (واذا انتفع كل من  
 الشركاء بنصيبه بعد القسمة قسم بطلب احدهم وان تضرر  
 الكل لا يقسم الا برضاهم) وان انتفع البعض دون البعض قسم  
 بطلب ذى النفع لا بطلب الاخر هو الاصح (ويقسم العروض  
 من جنس واحد ولا يقسم الجنسيتين بعضهما في بعض ولا الجواهر  
 ولا الحمام ولا البئر ولا الرحى ولا الثوب الواحد ولا الحائط بين دارين  
 الا برضاهم وكذا الرقيق خلافا لهما) والدور في مصر واحد  
 يقسم كل على حدة (وقالا ان كان الاصلح قسمة بعضهما في بعض  
 جاز) وفي مصرين يقسم كل على حدة اتفاقا (وكذا دار وضيعة  
 او دار وحانوت والبيوت في محلة واحدة او في محلات تجوز قسمة  
 بعضها في بعض) والمنازل المتلاصقة كالبيوت والمتباعدة كالدور

مطلب

❖ فصل ❖ وينبغي للقاسم ان يصور ما يقسمه ويعد له  
 ويذرعه ويقوم ببناء هو يفرز كل نصيب بطريقة وشربه ويلقب  
 الانصباء بالاول والثاني والثالث ويكتب اسماءهم ويقرع  
 فالاول لمن خرج اسمه اولا والثاني لمن خرج ثانيا والثالث لمن  
 خرج ثالثا ولا يدخل الدراهم في القسمة الا برضاهم فان وقع



مسيل او طريق لاحدهم في نصيب آخر ولم يشترط في القسمة  
 صرف عنه ان امكن والا فسخت ( ويقسم سهمين من  
 العلو بسهم من السفلى وعند ابى يوسف سهمهما بسهم وعند محمد  
 يقسم بالقسمة وعليه الفتوى ) وان اقر احد المتقاسمين بالاسنيقاء  
 ثم ادعى ان بعض نصيبه في يد صاحبه لا يصدق الا بحجة وتقبل  
 شهادة القاسمين فيها خلافا لمحمد وان قال قبضته ثم اخذ بعضه  
 حلف خصمه ( وان قال اقبل ان يقر بالاسنيقاء اصا بنى كذا ولم  
 يسلم الى وكذبه الا آخر تحالفا وفسخت ( ولو ادعى غيبا لا يعتبر كالبيع  
 الا اذا كانت القسمة بقضاء والغبن فاحش فتفسخ ( ولو استحق  
 بعض معين من نصيب البعض لا تفسخ ويرجع بقسطه في حظ  
 شريكه وكذا في الشايع وعند ابى يوسف تفسخ وفي بعض مشاع  
 في الكل تفسخ اجما ( ولو ظهر بعد القسمة دين على الميت  
 محيط نقضت ( وكذا لو غير محيط الا اذا بقي بلا قسمة ما بقي به  
 ( ولو ابرأ الغرماء او اداء الورثة من مالهم لا تنقض مطلقا  
 \*فصل\* وتجوز المهاياة ويجبر عليها في دار واحدة يسكن  
 هذا بعضا وهذا بعضا هذا علوها وهذا سفليها وفي بيت صغير  
 يسكنه هذا شهرا وهذا شهرا وله الاجارة واخذ الغلة في نوبته  
 وفي عبد يخدم هذا يوما وهذا يوما وفي عبد ينخدم احدهما احدهما  
 والاخر الاخر ( ولو اتفقا على ان نفقة كل عبد على من يخدمه  
 جاز استحسانا بخلاف الكسوة ( وفي دارين يسكن هذا هذه وهذا  
 الاخرى ولا يجوز ذلك في دابة او دابتين الا بتراضيهما خلافا لهما  
 وتجوز في استغلال دار او دارين هذا هذه وهذا الاخرى  
 لا في استغلال عبد او دابة ( وما زاد في نوبة احدهما في الدار  
 الواحدة مشترك في الدارين وفي استغلال عبد ين هذا هذا وهذا  
 الاخر لا يجوز خلافا لهما وعلى هذا الدابتان ولا يجوز في ثمر شجر

مطلب



مطلب المزارعة

اول بن غنم او اولادها وتجاوز في عبد ودار على السكنى والخدمة وكذا  
 في كل مختلفي المنفعة ولا تبطل المهايأة بموت احدهما ولا بموتيهما  
 ولو طلب احدهما القسمة بطلت \* كتاب المزارعة \* هي  
 عقد على الزرع ببعض الخارج وهي فاسدة وعندهما جائزة وبه يفتي  
 قال الحصري وابو حنيفة هو الذي فرع هذه المسائل على اصوله  
 لعلمه ان الناس لا يأخذون بقوله ويشترط فيها صلاحية الارض  
 للزرع واهلية العاقدين وتعيين المدة ورب البذر وجنسه ونصيب  
 الآخر والتخليفة بين الارض والعامل والشركة في الخارج  
 (فتفسد ان شرط لاحدهما قفير ان معينة او ما يخرج من موضع  
 معين كما لما ذيات والسواقي اوان يرفع قدر البذر او الحراج  
 ويقسم ما بقي اوان يكون التبن لاحدهما والحب للآخر او يكون  
 الحب بينهما والتبن لغير رب البذر او يكون التبن بينهما والحب  
 لاحدهما) وان شرط كون الحب بينهما والتبن لرب البذر  
 او شرط رفع العشر صحت (وان لم يتعرض للتبن فهو بينهما  
 وقبل لرب البذر) واجر الحصاد والرافع والدوس والتذرية  
 عليهما بالخصص فان شرط على العامل فسدت وعن ابي يوسف  
 انه يصح وهو الاصح وعليه الفتوى وشرطه على رب الارض مفسد  
 اتفاقا (وما قبل الادراك كالسقي والحفظ فهو على المزارع وان  
 لم يشترط) واذا كان البذر والارض لاحدهما والعمل والبقر  
 للآخر او الارض لاحدهما والبقية للآخر او العمل لاحدهما  
 والبقية للآخر صحت (وان كانت الارض والبقر لاحدهما  
 والبذر والعمل للآخر بطلت) وكذا لو كان البذر والبقر  
 لاحدهما والارض والعمل للآخر او البذر لاحدهما والباقي  
 للآخر (واذا صحت فالخارج على الشرط وان لم يخرج شيء  
 فلا شيء للعامل) ومن ابي عن المضي بعد العقد اجبر الا



رب البذر (وان فسدت فالخارج رب البذر والاخر اجرة مثل عمله  
او ارضه ولا يزداد على ما شرط خلافا للمحمد وان فسدت لتكون الارض  
والبقر فقط لاحدهما لزم اجر مثلها هو الصحيح واذا فسدت  
والبذر لرب الارض فالخارج كانه حل له وان للعامل تصديق بما فضل  
عن قدر بذره واجرة الارض (واذا ابي رب البذر عن المضي وقد كرب  
العامل الارض فلا شيء له حكما ويسترضى ديانة) وتبطل المزارعة  
بموت احدهما وتفسخ بالاعذار كالاجارة فتفسخ ان لزم دين محوج  
الى بيع الارض قبل نبات الزرع لا بعده ما لم يحصد ولا شيء للعامل  
ان كان كرب الارض او حفر النهر وان تمت مدتها قبل ادراك  
الزرع فعلى العامل اجر مثل حصته من الارض حتى يدرك ونفقة  
الزرع عليهما بقدر حصصهما وايهما انفق بغير اذن الآخر  
وبغير امر قاض فهو متبرع (وليس لرب الارض اخذ الزرع بقلا وان  
اراد المزارع ذلك) قيل لرب الارض اقلع الزرع ليكون ينسكها  
او اعطه قيمة نصيبه او انفق انت على الزرع وارجع في حصته (واو  
مات رب الارض والزرع بقل فعلى العامل العمل الى ان يدرك وان مات  
العامل ففقال وارثه انا اعمل الى ان يستحصد فله ذلك وان ابي  
رب الارض \* كتاب المساقاة \* هي دفع الشجر الى من  
يصلحه يجره من ثمره وهي كالزراعة حكما وخلافا وشروطها الا  
المدة فانها تصح بلا ذكرها وتقع على اول ثمرة تخرج وفي الرطبة  
على ادراك بذرها ولو دفع نخيلا او اصول رطبة ليقوم عليها واطلق  
في الرطبة فسدت ويفسدها ذكر مدة لا يخرج الثمر فيها وان  
احتمل خروجها وعدمه جازت فان خرج فيها فعلى الشرط وان  
تأخر عنها فسدت وللعامل اجر مثله (وكذا كل موضع فسدت فيه  
وان لم يخرج شيء فلا شيء له) ولا تصح المساقاة في النخل والكرم  
والشجر والرطاب واصول الباذنجان (فان كان في الشجر ثمر

مطلب المساقات



ان كان يزيد بالعمل صحت والا فلا ( وكذا في المزارعة لو دفع  
 ارضا فيها بقل ( وما قبل الادراك كالسقي والتلقيح والحفظ  
 فعلى العامل وما بعده كالجذاذ والحفظ فعليهما ( ولو شرط على  
 العامل فسدت اتفاقا ( وتبطل بموت احدهما فان كان الثمر خاما  
 عند الموت او تمام المدة يقوم العامل او وارثه عليه وان ابى الدافع  
 او ورثته ( فان اراد العامل او وارثه صرمة بسرا خيرا لا خرا او وارثه  
 بين ان يقسموه على الشرط او يدفعوا قيمة نصيبه او ينفقوا عليه  
 ويرجعوا عليه كما في المزارعة ولا تفسخ بلا عذر ( وعرض العامل  
 اذا عجز عن العمل عذر ( وكذا كونه سارقا يخاف منه على الثمر  
 والسعف ( ولو دفع قضاء مدة معلومة لمن يغرس لتكون الارض  
 والشجر بينهما لا يصح والشجر لرب الارض وللغارس قيمة غرسه  
 وعمله \* كتاب الذبايح \* الذبيحة اسم ما يذبح والذبح  
 قطع الاوداج ( وتحل ذبيحة مسلم وكتابي ذمي او حر بي ولو  
 امرأة او صبيا او مجنونا يعقلانه او اخرس او اقلف لا ذبيحة وثني  
 او مجوسي او مرتدا وتارك التسمية عمدا فان تركها ناسيا تحل ( وكره  
 ان يذكر مع اسم الله تعالى غيره وصلا دون عطف وان يقول بسم الله  
 اللهم تقبل من فلان فان قاله قبل الاضجاع او التسمية او بعد الذبح  
 لا يكره ( وان عطف حرمت نحو ان يقول بسم الله وفلان بالجر  
 ( وكذا ان اضجع شاة وسمى وذبح غيرها بتلك التسمية وان ذبحها  
 بشفرة اخرى حلت ( وان رمى الى صيد ويسمى فاصاب غيره اكل  
 وان سمي على سهم ورمى بغيره لايؤكل والارسال كالرمي والشرط  
 الذكر الخالص فلو قال اللهم اغفر لي لا يحل ( وبالحمد لله  
 او سبحان الله يحل ( لا لو عطس وحده ( والسنة نحر الابل  
 وذبح البقر والغنم ( ويكره العكس ويحل ( والذبح بين الحلق  
 واللبة اعلى الحلق واسفله او اوسطه ( وقيل لا يجوز فوق العقدة

مطلب الذبايح



(والعروق التي تقطع في الذكوة الحلقوم المروي والودجان ويكفي قطع ثلاثة منها ايا كانت) وعند محمد لا بد من قطع اكثر كل واحد منها وهو رواية عن الامام (وعند ابى يوسف لا بد من قطع الحلقوم والمرى واحد الودجين وقيل محمد معه) ويجوز الذبح بكل ما يافرى الوداج وانهر الدم ولو مروا او ابطا او سنا او ظفرا متزوعين لا بالقائمين (ونذبا احداث الشفرة قبل الاضجاع وكره بعده وكذا جرحها برجلها الى المذبح والتخع وقطع الرأس والسلخ قبل ان تبرد والذبح من القفا وتحل ان بقيت حية حتى قطعت العروق والا فلا) ولزم ذبح صيد استأنس وجاز جرح نعم نو حش او تردى في بئر اذا لم يمكن ذبحه (ولا يحل الجنين بذكوة امه اشعر اولا وقالوا تحل ان تم خلقه) **فصل** ويجرم اكل كل ذي ناب او مخلب من سبع او طير ولو ضيعا او ثعلبا والجر الاهلية والبغال والفيل والضب واليربوع وابن عرس والزنبور والسحفاة والحشرات (ويكره الغراب الا بقع والغداف والرخم والبغاث والخليل تحريما في الاصح) وعندهما لا تكره الخيل وحل العقق وغراب الزرع والارنب (ولا يؤكل من حيوان الماء الا السمك با نواعه كالجرث والممار الماهى ولا يؤكل الطافي منه وان مات لحرا او برد فقيه روايتان ويحل هو والجراد بلا ذكوة ولو ذبح شاة لم تعلم حياتها فتحركت او خرج منها دم حلت والا فلا وان علمت حلت مطلقا **كتاب الاضحية** وهي واجبة وعن ابى يوسف سنة) وقيل هو قولهما وانما تجب على حر مسلم مقيم موسر عن نفسه لا عن طفله وقيل تجب عنه ايضا وقيل يضحي عنه ابوه او وصيه من ماله فيطعم منها ما امكن ويستبدل بالباقي ما ينتفع به مع بقائه وهي شاة او بدنة او سبع بدنة بان اشترك مع ستة في بقرة او بعير وكل يريد الغربة وهو من اهلها ولم ينقص نصيب

مطلب

مطلب الاضحية



احدهم من سبع فلو اراد احدهم بنصيبه اللحم او كان كافرا  
او نصيبه اقل من سبع لا يجوز عن واحد منهم ويجوز اشتراك  
اقل من سبعة ولو اثنين ويقسم لهما وزنا لاجزا فالالا اذا خلط به  
من اكارعه او جلده او واشترى بدنة للضحية ثم اشترك فيها ستة  
جاز استحسانا والاشتراك قبل الشراء احب ( واول وقتها  
بعد فجر النحر ولا تذبح في المصبر قبل صلوة العيد واخره قبل  
غروب اليوم الثالث واعتبر اخيره للفقر وضده والولادة والموت  
( واولها افضلها ) وكره الذبح ليلا فان فات وقتها  
قبل ذبحها لزم التصديق بعين المذورة حية وكذا ما شراها  
فقير للضحية ( والغنى يتصدق بقيمتها شراها اولا وانما  
يجزى فيها الجذع من الضأن ) والثني فصاعدا من الجميع  
وتجوز الجماء والخصى والثولاء والجرباء السمينة لا العقيمة  
والعوراء والعجفاء التي لاتنقى والعرجاء التي لاتمشي الى المنسك  
والمقطوعة اليد او الرجل وذاهبة كثر العين او الاذن  
او الذنب او الالية وفي ذهاب النصف روايتان ويجوز ان ذهاب  
اقل منه وقيل ان ذهاب اكثر من الثلث لا يجوز وقبل ان ذهاب  
الثلث لا يجوز ( ولا يضر تعييبها من اضطرابها عند الذبح  
( وان مات احد سبعة وقال ورثته اذ يحوها عنكم وعنه صح وكذا  
لو ذبح بدنة عن اضحية ومتمعة وقران وياكل من لحم اضحيته  
ويطعم من شاء من غنى وفقير ونذير ان لا ينقص الصدقة عن  
الثلث وتركه لذى عيال توسعة عليهم وان يذبح بيده ان احسن  
والا يأمر غيره ويحضرها ( ويكره ان يذبحها كلابي ويتصدق  
بجلدها او يعمل به آلة كجراب او خف او فرو او يشتري به ما ينتفع به  
مع بقائه كغربال ونحوه لا ما يستهلك كخل وشبهه فان بدل اللحم  
او الجلد به يتصدق به ( واذبح اضحية غيره بغير امره جاز



(ولو غلط انسان فذبح كل شاة الاخر صرح ولا ضمان ويتحالفان  
وان تشاحا غنم كل صاحبه قيمة لحمه ويتصدق بها) وصحت التضحية  
بشاة الغصب دون شاة الوديعة وضمنها **كتاب الكراهية**  
المكروه الى الحرام اقرب وعند محمد كل مكروه حرام ولم يلفظ به  
لعدم القاطع **فصل في الاكل** منه فرض وهو  
ما يدفع به الهلاك (ومندوب وهو ما زاد ليتمكن من الصلوة  
قائما ويسهل عليه الصوم) ومباح وهو ما زاد الى الشيع لزيادة  
قوة البدن (وحرام وهو الزائد عليه الا لقصد للتقوى على صوم  
الغد او لئلا يستحي الضيف) ولا يجوز الرياضة بتقليل الاكل  
حتى يضعف عن اداء العبادات (ومن امتنع من الميتة حال  
الخمصة او صام ولم يأكل حتى مات اثم بخلاف من امتنع من  
التداوى حتى مات ولا بأس بالتفكه بانواع الفواكه وتركه افضل  
واتخاذ الاطعمة سرف وكذا وضع الخبز على المائدة اكثر من قدر  
الحاجة) ومسح الاصابع والسكين بالخبز ووضع المملحة عليه مكروه  
(وسنة الاكل البسملة في اوله والحمدلة في آخره وغسل اليدين  
قبله وبعده ويبدأ بالشباب قبله وبالشيوخ بعده) ولا يحل  
شرب لبن الاتان ولا بول ابل او لا استعمال اناء ذهب او فضة لرجل  
او امرأة (وحل استعمال اناء عقيق وبللور وزجاج ورصاص  
**فصل في الكسب** افضله الجهاد ثم التجارة ثم الحراثة  
ثم الصناعة) ومنه فرض وهو قدر الكفاية لنفسه وعياله وقضاء  
ديونه (ومستحب وهو الزيادة عليه ليواسى به فقيرا ويصل به  
قريبا) ومباح وهو الزيادة للتجمل (وحرام وهو الجمع للتفاخر  
والبطر وان كان من حل وينفق على نفسه وعياله بلا اسراف  
ولا تقتير) ومن قدر على الكسب لزمه وان عجز عنه لزمه السؤال  
فان تركه حتى مات اثم وان عجز عنه يفرض على من علم به ان يطعمه

مطلب الكراهية

مطلب في الكسب



او يدل عليه من بطعمه ( ويكره اعطاء السؤال المسجد وقيل  
 ان كان لا يتخطى رقاب الناس ولا يمر بين يدي مصل لا يكره  
 ) ولا يجوز قبول هدية امرء الجور الا اذا علم ان اكثر ماله من حل  
 ( ولا يكره اجارة بيت للسواد ليتخذ بيت نار او كنيسة او بيعة  
 او يباع فيه الخمر وعندهما يكره ويكره في المصراجماء ) وكذا  
 في سواد غالبه اهل الاسلام ( ومن حل لذي خرا باجر طاب له  
 وعندهما يكره ) ولا بأس بقبول هدية العبد التاجر واجابة دعوته  
 واستعارة دابته ( وكره قبول كسوته ثوبا واهدائه احد  
 التقدين ) ويقبل في المعاملات قول الفرد ولو اشى او عبدا او فاسقا  
 او كافرا كقوله شريت اللحم من مسلم او كتابي فيحل او من مجوسى  
 فيحرم وقول العبد والامة والصبي في الهدية والاذن ( وشروط  
 العدل في الديانات كالخبر عن نجاسة الماء فتيمم ان اخبر بها مسلم  
 عدل ولو اشى او عبدا ) ويحرم في الفاسق والمستور ثم يعمل  
 بغالب رأيه ( ولو اراق فتيمم عند غلبة صدقه وتوضأ ويتيمم عند غلبة  
 كذبه كان احوط ) **فصل في اللبس** \* الكسوة منها فرض  
 وهو ما تستر العورة وتدفع ضرر الحر والبرد والاولى كونه من القطن  
 او السكك بين النفيس والخسيس ( ومستحب وهو الزائد لاخذ الزينة  
 واظهار نعمة الله تعالى ) ومباح وهو الثوب الجميل للترين ( ومكروه  
 وهو اللبس للتكبر ويستحب الابيض والاسود ويكره الاحمر  
 والمعصر ) والسنة ارخاء طرف العمامة بين كتفيه قدر شبر  
 وقيل الى وسط الظهر وقيل الى موضع الجلوس واذا اراد تجديد  
 لفها نقضها كما لفها ويحل للنساء لبس الحرير ولا يحل للرجال  
 الا قدر اربع اصابع كالعلم ( ولا بأس بتوسده او افتراشه خلافا لهما  
 ) ولا بأس بلبس ما سده ابرسيم ولحمته غيره وعكسه لا يلبس الا  
 في الحرب ( ويكره لبس خالصه فيها خلافا لهما ) ويجوز للنساء

مطلب في اللبس



التحلي بالذهب والفضة لالرجال الا الخاتم والمنطقة وحلية  
السيف من الفضة (ومسما الذهب في ثقب الفص وكتابت الثوب  
بذهب او فضة وشد السن بالفضة ولا يجوز بالذهب خلافا لهما  
(ولا يتختم بحجر ولا صفر ولا حديد وقيل يباح بالحجر البشب وترك  
التختم افضل لغير السلطان والقاضي) ويجوز الاكل والشرب  
من اناء مفضض والجلوس على سرير مفضض بشرط اتقاء  
موضع الفضة ويكره عند ابي يوسف وعن محمد روايتان (ويكره  
الباس الصبي ذهبيا او حريرا) ويكره حمل خرقة لمسح العرق  
او المخاط او الوضوء ان للتكبر وان للمحاجة فلا وهو الصحيح والرم  
لا بأس به **فصل في النظر ونحوه** ويحرم النظر الى العورة  
لا عند الضرورة كالطبيب والخاتن والخافضة والقابلة والخافن  
ولا يتجاوز قدر الضرورة (وينظر الرجل من الرجل الى ما سوى العورة  
وقد بينت في الصلوة) وتنظر المرأة من المرأة والرجل الى ما ينظر  
الرجل من الرجل ان امن الشهوة (وينظر الى جميع بدن زوجته  
وامته التي تحل له وطؤها وينظر من محارمه وامته غيره الى الوجه  
والرأس والصدر والساق والعضد ولا بأس بمسه بشرط امن  
الشهوة في النظر والمس ولا ينظر الى البطن والظهر والفخذ وان  
امن ولا الى الحرة الاجنبية الا الى الوجه والكفين ان امن الشهوة  
والا فلا يجوز لغير الشاهد عند الاداء والحاكم عند الحكم ولا يجوز  
مس ذلك وان امن ان كانت شابة ويجوز ان يحوزا لا تشتهى  
او هو شيخ يأمن على نفسه وعليهما ويجوز النظر والمس مع  
خوف الشهوة عند ارادة الشراء او النكاح والعبد مع سيده  
كالاجنبي (والمحبوب والخصى كالفحل) ويكره للرجل ان يقبل  
الرجل او يعانقه في ازار بلا قبض وعند ابي يوسف لا يكره  
(ولا بأس بالمصافحة وتقبيل يد العالم والسلطان العادل

مطلب



مطلب  
في الاستبراء

(ويعزل عن امته بلا اذنها الا عن زوجته الا باذنها) ولا تعرض الامة  
اذا بلغت في ازار واحد \* فصل في الاستبراء \* من ملك امة  
بشراء او غيره يحرم عليه وطؤها ودواعيه حتى يستبرئ بحیضة  
فمين تحيض وبشهر في غيرها وفي مرتفعة الحيض لا باياس  
بثلاثة اشهر وعند محمد باربعة اشهر وعشر وفي رواية بنصفها  
وفي الحامل بوضعه ولو كانت بكرًا او مشربة من امرأة او من مال  
طغل او ممن يحرم عليه وطؤها ويستحب الاستبراء للبائع ولا يجب  
عليه (ولا تكفي حیضة ملكها فيها ولا التي قبل القبض او قبل  
الاجازة في بيع الفضولي وكذا الولادة) وتكفي حیضة وجدت  
بعد القبض وهي محوسبة فاسلمت وتجب عند تملك نصيب  
شريكه لا عند عود الآفة ورد المغصوبة والمستأجرة وفك  
الرهونة (ولا تكره الحيلة لاسقاطه عند ابى يوسف خلافا لمحمد  
واخذ بالاول ان علم عدم الوطى من المسالك الاول وبالثاني  
ان احتمل (والحيلة ان لم تكن تحته حرة ان يتزوجها ثم يشتريها  
وان كان تحته حرة فان يزوجهما البائع قبل البيع او المشتري بعد  
البيع قبل القبض ثم يطلق الزوج بعد الشراء والقبض او القبض  
(وامن ملك اختين لا يجتمعان نكاحا فله وطى احديهما فقط  
ودواعيه) فان وطئهما او فعل بهما شيئا من الدواعي حرم عليه  
وطى كل منهما ودواعيه حتى يحرم احديهما بملك او نكاح او عتق  
\* فصل في البيع \* ويكره بيع العذرة خالصة وجاز لو مخلوطة  
في الصحيح (وجاز بيع السرقة والانتفاع كالبيع) (ومن رأى  
جارية رجل مع آخر يبيعها قائلا وكلني صاحبها به او اشتريتها  
منه او وهبها لي او تصدق بها علي ووقع في قلبه صدقه حل له  
شراؤها منه ووطؤها) (ويجوز بيع بناء مكة ويكره بيع ارضها  
واجارتها خلافا لهما وقولهما رواية عن الامام) ويكره الاحتكار

مطلب البيع



في اقوات الادميين والبهائم يبلد يضر باهله وعند ابي يوسف  
في كل ما يضر احتكاره بالعامه ولو ذهب او فضة او ثوبا ( واذا رفع  
الى الحاكم حال المحتكر امره ببيع ما يفضل عن حاجته فان امتنع  
باع عليه ) ولا احتكار في غلة ضيعته ولا فيما جلبه من بلد آخر  
وعند ابي يوسف يكره وكذا عند محمد ان كان يجلب منه الى  
المصر عادة وهو المختار ) ويجوز بيع العصير ممن يتخذ خرا  
ولو باع مسلم خرا واوفى دينه من ثمنها كره لرب الدين اخذه وان كان  
المديون ذميا لا يكره ( ويكره التسعير الا اذا تعدى ارباب الطعام  
في القيمة تعديا فاحشا فلا بأس به بمشورة اهل الخبرة ) ويجوز  
شراء ما لا يد للطفل منه وبيع لاختيه وعمه وامه وملة قطه ان هو  
في حجرهم وتوجره امه فقط

مطلب المتفرقات

فصل في المتفرقات  
يجوز بالمسابقة بالسهم والخير والحمر والبغال والابل والاقدام  
فان شرط فيها جعل من احد الجانبين او من ثالث لا سبقهما جاز  
وان من كلا الجانبين يحرم الا ان يكون بينهما محلل كفي لهما  
ان سبقهما اخذ منهما وان سبقاه لا يعطيهما وفي ما بينهما اليهما  
سبق اخذ من الآخر ( وعلى هذا لو اختلف اثنان في مسألة  
واراد الرجوع الى شيخ وجعلا على ذلك جعللا ) وواحدة العرس سنة  
ومن دعى فليجب وان لم يجب اثم ( ولا يرفع منها شيئا ولا يعطى  
سائلا الا باذن صاحبها وان علم المدعو ان فيها لهوا لا يجب  
وان لم يعلم حتى حضر فان قدر على المنع فعل والا فان كان  
مقتدى به او كان اللهو على المائدة فلا يقعد والا فلا بأس بالقعود  
وقال الامام ابتليت به مرة فصبرت وهو محمول على ما قبل  
ان يصير مقتدى ( ودل قوله ابتليت على حرمة كل الملاهي  
لان الابتلاء انما يكون بالمحرم ) والكلام منه ما يوجر به كالسبيح  
ونحوه وقد يأثم به اذا فعله في مجلس الفسق وهو يعلمه وان قصد به



فيه الاعتبار والانكار فحسن ( ويكره فعله للتاجر عند فتح متاعه  
 والترجيع بقراءة القرآن والاستماع اليه وقيل لا بأس به ) وعن النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم انه كره رفع الصوت عند قراءة القرآن  
 والجنائز والزحف والتذكير فاظنك به عند الغناء الذي يسمونه وجدا  
 ( وكره الامام القراءة عند القبر وجوزها محمد وبه اخذ ) ومنه ما  
 لا اجر فيه ولا وزر نحو قم واقعد وقيل لا يكتب عليه ( ومنه ما  
 ياثم به كالكذب والغيبة والنميمة والشتيمة ) والكذب حرام الا  
 في الحرب للخدعة وفي الصلح بين اثنين وفي ارضاء الاهل وفي دفع  
 الظالم عن الظلم ( ويكره التعريض به الا الحاجة ولا غيبة لظالم  
 ولا اثم في السعي به ) ولا غيبة الا لمعلوم فاغتياب اهل قرية لبس  
 بغيبة ( ويحرم اللعب بالنرد او الشطرنج والاربعة عشر وكل لهو  
 ) ويكره استخدام الخصيان ووصل الشعر بشعر آدمي وقوله  
 في الدعا استلك بمقعد العز من عرشك خلافا لابي يوسف وقوله  
 استلك بحق انبيائك ورسلك واستماع الملاهي حرام ( ويكره  
 تعشير المصحف ونقطه الا للعجم فانه حسن ولا بأس بتجليته ) ولا بأس  
 بدخول الذمي المسجد الحرام ولا بعبادته ( ويجوز اخضاء البهايم  
 واتزاء الحمير على الخيل والحفنة للرجال والنساء لا بمحرم كالخمر  
 ونحوها ) ولا بأس برزق القاضي كغاية بلا شرط ( ولا بأس  
 بسفر الامة وام الولد بلا محرم والخلاوة فيها قيل يباح وقيل لا  
 ) ويكره جعل الراية في عنق العبد لا تقييده ( ويكره ان يقرض  
 بقالا درهما ليأخذ منه به ما يحتاج الى ان يستغفره ) والسنة  
 تقليم الاظافر وتنق الابط وحلق العانة والشارب وقصه حسن  
 ( ولا بأس بدخول الحمام للرجال والنساء اذا اترز وغض بصره  
 ) ويستحب اتخاذ الاوعية لنقل الماء الى البيوت وكونها من الخرف  
 افضل ( ولا بأس بستر حيطان البيت باللبود للبرد ويكره للزينة



وكذا ارض السمر على البيت ( واذا ادى الفرائض واحب ان ينعم  
 بمنظر حسن وجوار جميلة فلا بأس ) والقناعة بادن الكفاية وصرف  
 الباقي الى ما ينتفع في الآخرة اولى \* كتاب احياء الموات \*  
 هي ارض لا ينتفع بها عادية او مملوكة في الاسلام لبس لها  
 مالك معين مسلم او ذمي وعند محمد ان ملكك في الاسلام  
 لا تكون مواتا ويشترط عند ابي يوسف كونها بعيدة عن العامر  
 لو صبح من اقصاه لا يسمع فيها وعند محمد لا ينتفع بها اهل العامر  
 ولو قرية مند ( من احيائها باذن الامام ولو ذميا ملكها وبلا اذنه لا  
 خلافا لهما ) ولا يجوز احياء ما قرب من العامر بل يترك امره  
 لاهل القرية ومطرحا لحصائدهم ولا ما عدل عنه ماء الفرات  
 ونحوها واحتمل عوده اليه فان لم يحتمل جاز ( ومن حفر ارضا  
 ثلث سنين ولم يعمرها اخذت منه ودفعت الى غيره ) ومن حفر بئر  
 في ارض موات فله حريمها ان باذن الامام وكذا ان يغير اذنه  
 عندهما ( وحريم العطن اربعون ذراعا من كل جانب هو الصحيح  
 ) وكذا حريم الناضح وعندهما للناضح ستون ( وحريم العين  
 خمسمائة ذراع من كل جانب ) ويمنع غيره من الحفر في حريمه  
 لافيا وراءه ( فان حفر احد فيه ضمن النقصان ويكس  
 ) وان حفر فيما وراءه فلا ضمان وله الحريم من ما سوى حريم الاول  
 ( وللنساء حريم بقدر ما يصلحها وقيل لا حريم لهما ما لم يظهر  
 ماؤها وعندهما هي كالبئر وان ظهر ماؤها فهي كالعين  
 اجساما ) ولا حريم لنهر في ارض الغير الا بحجة وعندهما له مسناة  
 بقدر نصف عرضه من كل جانب عند ابي يوسف وبقدر عرضه  
 عند محمد وهو الارفق فالمسناة بين النهر والارض وليست  
 في يد احد لصاحب الارض فلا يغرس فيها صاحب النهر  
 ولا يلقي عليه طينه ولا يمر وقيل له المرور والقاء الطين ما لم يفحش

مطلب  
 احياء الموات



مطلب في الشرب

(وعندهما هي لب النهر فله ذلك) قال الفقيه ابو جعفر اخذ  
 بقول الامام في الغرس ويقولهما في القاء الطين (ومن غرس  
 شجرة في ارض موات فله حريمها خمسة اذرع من كل جانب يمنع  
 غيره من الغرس فيه) **فصل في الشرب** هو النصيب  
 من الماء والشفة شرب بنى آدم والبهائم الانهار العظام كالفرات  
 ودجلة غير مملوكة ولا لكل احد فيها حق الشفة والوضوء  
 ونصب الرحي **وكري** نهر الى ارضه ان لم يضربا لعامة  
 (وفي الانهار المملوكة والحوض والبئر والقناة لكل حق الشفة  
 ان لم يخف التخريب لكثرة المواشي او الاتيان على جميع الماء  
 لا سقى ارضه او شجره الا باذن مالكه وله الاخذ للوضوء  
 وغسل الثياب وسقى شجر وخضر في داره بالجرار في الاصح وما  
 احرز من الماء يجب اوكوز ونحوه لا يؤخذ الا برضاء صاحبه  
 وله بيعه) ولو كان البئر او العين او النهر في ملك احد فله منع من  
 يريد الشفة من الدخول فان لم يجد غيره لزمه ان يخرج اليه  
 الماء او يمكنه من الدخول فان لم يفعل وخيف العطش قوتل بالسلاح  
 وفي المحرز يقتل بغير سلاح **كما** في الطعام حال الخمصة  
**فصل** **وكري** الانهار العظام من بيت المال  
 وان لم يكن فيه شئ فعلي العامة (وكري ما ملك على اربابه  
 لا على اهل الشفة ويجبر من ابى) ومؤنته عليهم من اعلاء واذا  
 جاوز ارض رجل سقطت عنه ولبس له سقى ارضه ما لم يفرغ  
 شركاؤه (وقيل له ذلك وعندهما هي عليهم جميعا من  
 اوله الى آخره بخصص الشرب) وتصح دعوى الشرب بلا ارض  
 (ومن كان له نهر يجري في ارض غيره فاراد رب الارض  
 منع الاجراء فلبس له ذلك فان لم يكن في يده او لم يكن  
 جاريا فادى انه له وقصد اجراءه لا يسمع بلاينة انه له

مطلب



او انه كان له حق الاجراء وعلى هذا المصعب في نهر او على سطح  
 والميراب والمشي في دار الغير ( وان اختصم جماعة في شرب  
 بينهم قسم على قدر اراضيهم ويمنع الا على من سكر النهر بلا  
 رضاهم وان لم تشرب ارضه بدونه ولبس لواحد منهم ان يشق  
 منه نهر او ينصب عليه رحي او دالية او جسرا بلا اذن البقية  
 الارحي في ملكه ولا تضر بالنهر ولا بمائه ولا ان يوسع في النهر  
 ولا ان يقسم بالايام او مناصفة بعد كون القسمة بالكوى  
 ولا ان يزيد كوة وان لم يضره بالباقيين ولا ان ينقض بعض كواه  
 ولا ان يسوق شربه الى ارض اخرى لبس لها منه شرب  
 فان رضى البقية بشئ من ذلك جاز ولهم نقضه بعد الاجازة  
 ولورثتهم من بعدهم (والشرب يورث ويوصى بالانتفاع به ولا يباع  
 ولا يرهن ولا يوجر ولا يتصدق به ولا يجعل مهورا ولا بدل صلح ولا  
 يضمن من ملأ ارضه فنزت ارض جاره ولا من سقى من شرب  
 غيره \* كتاب الاشربة \* تحرم الخمر وهي التي من ماء  
 العنب اذا غلى واشتد والقذف بالزبد شرط خلافا لهما والطلاء  
 وهو ما طبخ منه فذهب اقل من ثلثيه فان ذهب نصفه سمي  
 منصفاً وان طبخ ادنى طبخة سمي باذقا اذا غلى واشتد (والسكر  
 وهو التي من ماء الرطب اذا غلى واشتد) ونقيع الزبيب اذا غلى  
 واشتد واشترط قذف الزبد فيهن على ما في الخمر والكل حرام  
 وحر منها دون الخمر فنجاسة الخمر غليظة ونجاسة هذه  
 مختلف في غلظتها وخفتها ويكفر مستحل الخمر دون  
 هذه (ويحد بشرب قطرة من الخمر وان لم يسكر بخلاف هذه  
 ) ويجوز بيع هذه ويضمن متلفها خلافا لهما (وفي الخمر  
 عدم جواز البيع وعدم الضمان اجماعا) ولو طبخت الخمر او غيرها  
 بعد الاشتداد لا تحل وان ذهب الثلثان لكان قبل لا يحد

مطلب الاشربة



ما لم يسكر) ويحمل نبيذ التمر والزبيب اذا طبخ ادنى طبخة  
وان اشتد ما لم يسكر) وكذا نبيذ العسل والتين والحنطة  
والشعير والذرة والخلبطين طبخت اولا) وكذا المثلث وهو عصير  
العنب اذا طبخ حتى ذهب ثلثا وان اشتده وفي الحد بالسكر منها  
روايتان والصحيح وجوبه) ووقوع طلاق من سكر منها تابع  
للحرمة والكل حرام عند محمد وبه يفتى) والخلاف انما هو عند  
قصد التقوى اما عند قصد التلهي فحرام اجماعا وخل الخمر حلال  
(ولو خللت بعلاج) ولا بأس بالانتباز في الدباء والختم والمزفت  
والنقير) ويكره شرب دردي الخمر والامنشاط به ولا يحد  
شربه بلا سكر) ولا يجوز الانتفاع بالخمر ولا ان يداوى بها  
جرح ولا دبر دابة ولا تسقى آدميا ولو صبيا للتداوى ولا تسقى الدواب  
(وقبل لا يحمل الخمر اليها فان قيدت الى الخمر فلا بأس به كما  
في الكلب مع الميتة ولا بأس بالقاء الدردى في الخل لكن يحمل الخل  
اليه دون عكسه \* كتاب الصيد \* هو الاصطياد  
وهو جائز بالجوارح المعلمة والمحدد من سهم وغيره لما يؤكل  
لا كله وما لا يؤكل لجلده وشعره ولا بد فيه من الجرح وكون  
المرسل او الرامي مسلما او كتابيا وان لا يترك التسمية عمدا عند  
الارسال او الرمي وكون الصيد ممتنعا وان لا يقعد عن  
طلبه بعد التوارى عن بصره وان لا يشارك المعلم غير المعلم  
او مرسل من لا يحمل ارساله وان لا تطول وقفته بعد الارسال  
لغير اكله للصيد يجوز بكل جارح علم من ذى ناب او مخلب  
ويثبت التعلم بغالب الرأي او بالرجوع الى اهل الخبرة) وعندهما  
وهو رواية عن الامام يثبت في ذى الناب بترك الاكل ثلثا  
(وفي ذى المخلب بالاجابة اذا دعى بعد الارسال فلو اكل منه  
الباقي اكل الباقي لا ان اكل منه الكلب او الفهد فان اكل او ترك

مطلب الصيد



الاجابة بعد الحكم بتعلمه حرم ما صاده بعده حتى يتعلم (وكذا  
 ما صاد قبله وبقى في ملكه خلافا لهما) (فان شرب الكلب من دمه  
 او نهشه فقطع منه بضعة فرماها واتبعه اكل) (وان اكل تلك  
 البضعة بعد صيده) (وكذا لو اكل ما اطعمه صاحبه من الصيد  
 او اكل هو بنفسه منه بعد احراز صاحبه) (بخلاف ما لو اكل  
 القطعة قبل اخذه الصيد) (وان خنقه ولم يجرحه لا يؤكل) (وكذا  
 ان شاركه كلب غير معلم او كلب مجوسي او كلب ترك من سله التسمية  
 عمدا) (وان ارسل مسلم كلبه فزجره مجوسي فاتزجر حل وبالعكس  
 حرم وان لم يرسله احد فزجره مسلم او غيره فالعبرة للزاجر  
 ) (وان ارسله ولم يسم ثم زجره فسمى فالعبرة لحال الارسال  
 ) (وان ارسله على صيد فاخذ غيره حل ما دام على سنان رساله  
 ) (وكذا لو ارسله على صيد بتسمية واحدة فاخذ كلها حلت  
 ) (وان ارسل الفهد فكم من حتى استمكن ثم اخذ حل) (وكذا الكلب  
 اذا اعتاد ذلك) (ولو ارسله على صيد فقتله ثم اخذ آخر اكلا  
 كما لو رمى صيدا فاصاب اثنين واذا رمى سهمه وسمى اكل ما اصاب  
 ان جرحه وان تركها عمدا حرم) (وان وقع السهم به فتخامل او غاب  
 ولم يقعد عن طلبه ثم وجده ميتا حل ان لم يكن به جراحة غير  
 جراحة السهم ولا يحل ان قعد عن طلبه ثم وجده والحكم فيما  
 جرحه الكلب كالحكم فيما جرحه السهم) (وان رماه فوق في ماء  
 او على سطح او جبل او شجر او حائط او آجرة ثم تردى فمات حرم  
 ) (وكذا لو وقع على رمح منصوب او قصبة قائمة او حرف آجرة  
 فجرح بها) (وان وقع على الارض ابتداء حل) (وكذا لو وقع على  
 صخرة او آجرة فاستقر ولم ينجرح) (وان وقع في الماء فمات حرم  
 وان كان الطير ما نيا فوق فيه فان انغمس جرحه فيه حرم والا  
 حل) (ويحرم ما قتله المعراض بعرضه او البندقة ولم يجرحه



وان اصابه بحجر وجرحه بحدة فان ثقبلا لا يؤكل وان خفيفا  
اكل وان لم يجرحه لا يؤكل مطلقا (ولو رماه بسيف او سكين  
فاصاب ظهره او مقبضه فقتله لا يؤكل) (وشرط في الجرح  
الادماء وقبل لا يشترط وقبل ان كبيرا لا يشترط وان صغيرا يشترط  
وان اصاب السهم ظلفه او قرنه فان ادماه حل والا فلا) (وان رمى  
صيدا فقطع عضوا منه اكل دون العضو وان قطعه ولم يدينه  
فان احتمل التيامه اكل العضو ايضا والا فلا) (وان قده نصفين  
او اثلاثا والاكثر من جانب العجز اكل الكل) (وكذا لو قطع نصف  
رأسه او اكثر واذا ادرك الصيد حيا حيوة فوق حيوة المذبوح  
فلا بد من ذكاته فان تركها متمكنا منها حرم) (وكذا لو غير متمكن  
في ظاهر الرواية وان لم يبق من حيوته الا مثل حيوة المذبوح وهو  
مالا يتوهم بقاؤه فلم يدركه حيا) (وقيل عند الامام لا بد من تذكته  
ايضا فان ذكاه حل) (وكذا ان ذكى المتردية والنطيحة والموقوذة  
والتي بقر الذئب بطنها وفيه حيوة خفية او جليلة حل وعليه  
الفتوى) (وعند ابى يوسف ان كان لا يعبش مثله لا يحل وعند  
محمد ان كان يعبش فوق ما يعبش المذبوح حل والا فلا) (ومن رمى  
صيدا فأتخنه واخرجه عن حيز الامتناع ثم رماه آخر فقتله حرم  
وضمن قيمته مجروحا للاول وان لم يأتخنه الاول حل وهو للثاني  
(ومن ارسل كلبا على صيد فادركه فضربه فصرعه ثم ضربه فقتله  
اكل) (وكذا لو ارسل كلبين فصرعه احدهما وقتله الآخر) (ولو  
ارسل رجلان كل منهما كلبه فصرعه احدهما وقتله الآخر حل  
وهو للاول) (ولو ارسل الثاني بعد صرع الاول حرم وضمن كافي الرمي  
(ومن سمع حسا فظنه انسانا فرماه او ارسل عليه كلبه فاذا هو  
صيد اكل) \* كتاب الرهن \* هو حبس شيء بحق يمكن  
استيفاءه منه كالدين وينعقد بايجاب وقبول ويتم بالقبض



مخوذا مفرغا مميذا والتخاية فيه وفي البيع قبض (وللراهن ان يرجع  
عنه قبل القبض فاذا قبض لزم وهو مضمون بالاقل من قيمته  
ومن الدين فلو هلك وهما سواء صار المرتهن مستوفيا لدينه  
وان قيمته اكثر فالزائد امانة وان كان الدين اكثر سقط منه  
قدر القيمة وطولب الراهن بالباقي وتعتبر قيمته يوم قبضه ويهلك  
على ملك الراهن فكفته عليه (وللمرتهن ان يطالب الراهن  
بدينه ويحبسه به وان كان الرهن عنده وله ان يحبس الرهن بعد  
فسخ عقده حتى يقبض دينه الا ان يبرئه واپس عليه ان كان  
الرهن في يده ان يمكن الراهن من بيعه للايفاء (وابس للمرتهن  
الا انتفاع بالرهن ولا اجارته ولا اعارته ويصير بذلك متعديا  
ولا يبطل به الرهن واذا طلب دينه امر باحضار الرهن فاذا  
احضره امر الراهن بتسليم كل دينه اولا ثم المرتهن بتسليم الرهن  
(وكذا لو طالبه بالدين في غير بلد العقد ولم يكن للرهن حل ومؤنة  
فان كان له حل ومؤنة فله ان يستوفي دينه بلا احضار الرهن  
(وكذا ان كان الرهن وضع عند عدل ولا يكلف باحضاره  
ولا باحضار ثمن رهن باعه المرتهن بامر الراهن حتى يقبضه  
ولا ان قضى بعض حقه بتسليم حصته حتى يقبض الباقي  
(وللمرتهن ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجته وولده وخادمه  
الذي في عياله فان حفظه بغيرهم او اودعه ضمن كل قيمته  
(وكذا ان تعدى فيه او جعل الخاتم في حنصره فان جعله في اصبع  
غيرها فلا وعليه مؤنة حفظه ورده الى يده او رده جره كاجرة  
بيت حفظه وحافظه اما جعل الابق والمداواة والفداء من الجنابة  
فنقسم على المضمون والامانة ومؤنة تبقية واصلاحه على الراهن  
كالنفقة والكسوة (واجرة الراعي واجرة ظر وولده الرهن  
وسقى البستان وتلقيح نخله وجدازه والقيام بمصالحه وما اداه



مطلب  
ما يجوز ارتهانه

احدهما مما وجب على صاحبه بلا امر فهو تبرع وبامر  
القاضي يرجع به وعن الامام لا يرجع ايضا ان صاحبه حاضر  
باب ما يجوز ارتهانه والرهن به وما لا يجوز \* لا يصح  
رهن المشاع وان مما لا يحتمل القسمة او من الشريك ولو طرأ فسد  
خلافه لا يبي يوسف ولا رهن الثمر على الشجر بدون الشجر ولا الزرع  
في الارض بدونها ولا الشجر او الارض مشغولين بالثمن والزرع  
ولو رهن الشجر بمواضعها او الدار بما فيها جاز (ولا يجوز رهن  
الحر والمدير وام الولد والمكاتب ولا بالامانات ولا بالدرك ولا بما  
هو مضمون بغيره كالبيع في يد البائع ولا بالكفالة بالنفس  
ولا بالقصاص في النفس وما دونها ولا بالشفعة ولا باجرة الناحية  
والمغنية ولا بالعبد الجاني او المديون) ولا يجوز للمسلم رهن الخمر  
ولا ارتهانه من مسلم او ذمي ولا يضمن له مرتهانه ولو ذميا  
ويضمنها هو لو ارتهانه من ذمي ويصح بالدين ولو مو عودا  
بان رهن ليقرضه كذا فلو هلك في يد المرتهن لزمه دفع ما وعد  
ان مثل قيمته او اقل وبرأس مال السلم و ثمن الصرف وبالمسلم فيه  
فان هلك في مجلس العقد فقد استوفى حكما وان افترقا قبل النقد  
والهلاك بطل العقد والرهن بالمسلم فيه رهن يبدله اذا فسخ  
وهلاكه بعد الفسخ هلاك بالاصل (ويصح بالاعيان المضمونة  
بنفسها اي بالمثل او القيمة كالمغصوب والمهر) وبديل الخلع  
وبديل الصلح عن دم عمد وبديل الصلح عن انكار وان اقر المدعي  
بعدم الدين (ولو رهن الاب لدينه عبد طفله جاز) وكذا الوصي  
فان هلك لزمهما مثل ما سقط به من دينهما (ولو رهنه الاب من  
نفسه او من ابن آخر صغيره او من عبده تاجر لادين عليه صح بخلاف  
الوصي) وان استد ان الوصي لليتيم في كسوته او طعامه ورهن به  
متاعه صح (وليس للطفل اذا بلغ نقض الرهن في شيء من ذلك



مالم يقض الدين ( ولو رهن شيئا بثلثي عبد فظهر حرا او بثلثي خل  
 فظهر نجرا او بثلثي ذكوة فظهرت ميتة فالرهن مضمون ) ( وجاز  
 رهن الذهب والفضة وكل مكبل وموزون فان رهنت بجنسها  
 فهلا كلها بمثلها من الدين ولا عبرة للجودة ) ( وعندهما هلا كلها  
 بقيتها ان خالفت وزنها فتضمن بخلاف الجنس وتجعل رهنا مكان  
 الهالك ) ( ومن شري على ان يعطى بالثلثي رهنا بعينه او كفلا  
 بعينه صح استحسانا فان امتنع عن اعطائه لا يجبر ) ( وللبايع  
 فسخ البيع الا اذا دفع الثمن حالا او قيمة الرهن رهنا ) ( ومن شري  
 شيئا وقال لبايعه امسك هذا حتى اعطيك الثمن فهو رهن وعند  
 ابي يوسف وديعة ) ( ولو رهن عبيدين بالف فلبس له اخذا احدهما  
 بقضاء حصته كالبيع ) ( ولو رهن عينا عند رجلين صح وكلها  
 رهن لكل منهما والمضمون على كل حصه دينه فان تهاليا  
 في حفظها فكل في نوبته كالعدل في حق الآخر فان قضى دين  
 احدهما فكلها رهن عند الآخر ) ( ولو رهن اثنان من واحد صح  
 وله ان يمسكه حتى يستوفي جميع حقه منهما ) ( و لو ادعى كل  
 من الاثنين ان هذا رهن هذا الشيء منه وقبضه وبرهنا عليه  
 بطل برهانهما ولو بعد موت الراهن قبلا ويحكم بكون الرهن مع  
 كل نصفه رهنا بحقه **باب الرهن يوضع على يد عدل** \*

مطلب الرهن

ولو اتفقا على وضع الرهن عند عدل صح ويتم بقبض العدل  
 ولا يس لاحدهما اخذه منه بلا رضى الآخر ويضمن بدفعه  
 الى احدهما وهلاكه في يده على المرتهن فان وكل الراهن  
 العدل او المرتهن او غيرهما يبيعه عند حلول الدين صح  
 فان شرطت في عقد الرهن لا ينزل بالعزل ولا بموت الراهن  
 او المرتهن وله بيعه بغية ورثته وتبطل بموت الوكيل  
 ) ( ولو وكله بالبيع مطلقا ملك بيعه بالنقد والنسيئة فلو نهاه بعده



عن بيعه نسبة لا يعتبر نهيه ولا بيع الراهن ولا المرتهن الرهن  
بلا رضا الآخر فان حل الاجل والراهن غائب اجبر الوكيل  
على بيعه كما يجبر الوكيل بالخصومة عليها عند غيبة موكله  
( وكذا يجبر لو شرطت بعد عقد الرهن في الاصح فان باعه العدل  
فتمنه مقامه وهلاكه كهلاكه فان اوفاه فاستحق الرهن وكان  
هالكاً فلم يستحق ان يضمن الراهن ويصح البيع والقبض او العدل  
ثم العدل ان شاء ضمن الراهن ويصح ان المرتهن ثمنه وهو له  
ويبطل القبض فيرجع المرتهن على الراهن بدينه ( وان كان  
الراهن قائماً اخذه المستحق ورجع المشتري على العدل بتمنه  
ثم هو على الراهن به وصح القبض او على المرتهن ثم المرتهن  
على الراهن بدينه وان لم يكن التركيل مشروطاً في الرهن  
يرجع العدل على الراهن فقط قبض المرتهن ثمنه او لم يقبض  
( وان هلك الرهن عند المرتهن ثم استحق فلم يستحق ان يضمن  
الراهن قيمته ويصير المرتهن مستوفياً وان يضمن المرتهن  
ويرجع المرتهن بها وبدينه على الراهن \* باب التصرف  
في الرهن وجناتيه والجنابة عليه \* بيع الراهن الرهن موقوف  
على اجازة المرتهن او قضاء دينه فان اجاز صار ثمنه رهناً  
مكانه وان لم يجز وفسخ لا يفسخ في الاصح فان شاء المشتري  
صبر الى ان يفك الرهن ( او رفع الامر الى القاضي ليفسحه وصح  
عتق الراهن الرهن وتديره واستيلاده فان كان موسراً  
طولب بدينه ان حالاً واخذ قيمة الرهن فبجعات رهناً مكانه  
لو مؤجلاً وان كان معسراً سعى المعتق في الاقل من قيمته ومن  
الدين ورجع به على سيده والمدير وام الولد في كل الدين بلا رجوع  
واتلافه كاعتاقه موسراً وان اتلفه اجنبى ضمنه المرتهن قيمته  
وكانت رهناً مكانه ( ولو اعار المرتهن الرهن من راهنه خرج

مطلب التصرف



من ضمانه و يرجوعه يعود ضمانه وله الرجوع متى شاء ( ولو اعاره  
احدهما باذن الآخر من اجنبى خرج من ضمانه ايضا فلو هلك في يده  
هلك مجانا ولكل منهما ان يردده رهنا فان مات الراهن قبل رده  
فالمرتحن احق به من سائر الغرماء ( ولو استعار المرتحن الرهن  
من رهنه او استعماله باذنه فهلك حال استعماله سقط ضمانه عنه  
وان هلك قبل استعماله او بعده فلا ( وصح استعارة شيء ليرهنه  
فان اطلق رهنه بما شاء عند من شاء وان قيد بقدر او جنس  
او مرتحن او بلد تقيد به فان خالف فان شاء المعير ضمن المستعير  
ويتم الرهن بينه وبين مرتحنه او المرتحن ويرجع المرتحن بما ضمنه  
وبدينه على المستعير وان وافق وهلك عند مرتحنه صار مستوفيا  
دينه او قدر قيمة الرهن لواقبل من الدين وطالب رهنه ببقائه  
ووجب للمعير على المستعير مثل الدين او قدر القيمة ( ولو هلك عند  
المستعير قبل الرهن او بعد فكه لا يضمن وان كان قد استعماله  
من قبل ( ولو اراد المعير افتكاء الرهن بقضاء دين المرتحن من عنده  
فله ذلك ويرجع بما ادى على الراهن ( ولو قال المستعير هلك  
في يدي قبل الرهن او بعد الفكاك وادعى المعير هلاكه عند المرتحن  
فالقول للمستعير ( ولو اختلفا في قدر ما امره بالرهن به فللمعير ( وجناية  
الراهن على الرهن مضمونه ( وكذا جناية المرتحن فيسقط من دينه  
بقدرها وجناية الرهن عليهما وعلى مالهما هدر خلافا لهما  
في المرتحن ( ولو رهن عبدا يساوى الف الف مؤجلة فصارت  
قيمته مائة فقتله رجل وغرم مائة وحل الاجل يقبض المرتحن  
المائة قضاء عن حقه ولا يرجع على رهنه بشيء وان باعه بالمائة  
بامر رهنه رجع عليه بالباقي ( وان قتله عبد يعدل مائة فدفع به  
افتكه الراهن بكل الدين ( وعند محمد ان شاء دفعه الى المرتحن  
وان شاء افتكه بالدين ( وان جنى الرهن خطأ فداه المرتحن



مطلب

ولا يرجع فان ابى دفعه الراهن او فداه وسقط الدين ( ولو مات  
الراهن باع وصيه الرهن وقضى الدين فان لم يكن له وصى نصب  
القاضي له وصيا وامره بذلك \* فصل \* رهن عصيرا  
قيمه عشرة بعشرة فتخمر ثم تخلل وهو يساويها فهو رهن  
بها ( وان رهنبت شاة قيمتها عشرة بعشرة فبات قد بغ جلد لها  
وهو يساوي درهما فهو رهن به ونماء الرهن كوالده ولبنه او صوفه  
وثمره للراهن ويكون رهنا مع الاصل ( فان هلك هلك بالشيء  
وان بقي وهلك الاصل بفك بحصته من الدين يقسم الدين  
على قيمة الاصل يوم القبض وقيمة النماء يوم الفك فما اصاب  
الاصل سقط وما اصاب النماء افك به ( وتصح الزيادة في الرهن  
ولا تصح في الدين فلا يكون الرهن رهنا بها خلافا لابي يوسف  
( وان رهن عبدا يعدل الف بالالف فدفع مكانه عبدا يعدلها  
فالاول رهن حتى يرد الى راهنه والمرتهن امين في الثاني حتى  
يجعله مكان الاول برده الاول ( ولو ابرأ المرتهن الراهن عن الدين  
او وهبه منه فهلك الرهن هلك بالشيء ولو قبض دينه او بعضه  
منه او من غيره او شري به عينا او صالح عنه على شيء او احتال به  
على آخر ثم هلك قبل رده هلك بالدين ويرد ما قبض الى من قبض  
منه وتبطل الحوالة ( وكذا لو تصادقا على عدم الدين ثم هلك  
هلك بالدين \* كتاب الجنایات \* القتل اما عمد وهو ان يقصد  
ضرر به بما يفرق الاجزاء من سلاح او محدد من حجر او خشب  
او ليطه او حرق بنار وعندهما بما يقتل غالبا وهو جبه الاذن  
والقصاص عينا الا ان يعفى ولا كفارة فيه ( واما شبه عمد وهو  
ضرر به قصدا بغير ما ذكر وموجبه الاثم والكفارة والدية المغلظة  
على العاقلة لا القود وهو في ما دون النفس عمدا ( واما خطأ  
وهو في القصد بان يرمى شخصا ظنه صيدا او حرييا فاذا هو

مطلب الجنایات



آدمي معصوم اوفي الفعل بان يرمى غرضاً فيصيب آدمياً  
(واما ما جرى مجرى الخطأ كأنم انقلب على آخر فقتله وموجبهما  
الكفارة والدية على العاقلة) واما قتل بسبب وهو نحو ان يحفر  
بئراً او يضع حجراً في غير ملكه بلا اذن مالكه فهلاك به انسان  
وموجب الدية على العاقلة لا الكفارة وكلها توجب حرمان  
الارث الا هذا \* باب ما يوجب القصاص وما لا يوجبه \*

مطلب

ما يوجب القصاص

يجب القصاص بقتل من هو محقون الدم على التأييد عمداً فيقتل  
الحربا الحر وبالعبد والمسلم بالذمي ولا يقتلان بمسئأمن بل  
المسئأمن بمثله والذكي بالآثي والعاقلة بالمجنون والبالغ  
بغيره والصحيح بغيره وكامل الاطراف بتقصصها والفرع باصله  
لا الاصل بفرعه بل تجب الدية في مال القاتل في ثلث سنين  
ولا السيد بعبيده ومدبره ومكاتبه وعبيد ولده وعبد بعضه له  
وان ورث قصاصاً على ابيه سقط ولا قصاص على شريك  
الاب او المولى او النخعي او الصبي والمجنون وكل من لا يجب  
القصاص بقتله (وان قتل عبد الرهن لا يقتص حتى يحضر  
الراهن والمرتهن) وان قتل مكاتب عن وفاء وله وارث مع سيده  
فلا قصاص وان لم يكن وفاء يقتص سيده (وكذا ان كان  
وفاء لا وارث غير سيده خلافاً لمحمد ولا قصاص الا بالسيف  
ولا بى المعتوه ان يقتص من قاطع يده وقاتل قريبه وان يصالح  
الا ان يعفو والصبي كالمعتوه والقاضي كالب هو الصحيح) وكذا  
الوصى الا انه لا يقتص في النفس (ومن قتل وله اولياء كبار  
وصغار فلا لكبار الاقتصاص من قاتله قبل كبر الصغار خلافاً  
لهمما ولو غاب احد الكبار ينتظر اجماعاً) ومن قتل بحديدة المر  
اقتص منه ان جرحه وان بظهره او عصاه فلا وعليه الدية  
وعندهما يقتص (وكذا الخلاف في كل مثقل وفي التغريق



والخنق وان تكرر منه قتل به اجماعا ( ولا قصاص في القتل  
بموالة ضرب السوط ومن جرح فلم يزل ذا فراش حتى مات  
اقتص من جرحه ( واذا التقى الصفان من المسلمين واهل الحرب  
فقتل مسلم مسلما ظنه حريسا فعليه الدية والكفارة لا القصاص  
( ومن مات بفعل نفسه وزيد وحية واسد فعلى زيد ثلث دية  
( ومن شهر على المسلمين سيفا وجب قتله ولا شيء بقتله ولا في قتل  
من شهر على آخر سلاحا ليلا او نهارا في مصر او غيره او شهر عليه  
عصا ليلا في مصر او نهارا في غيره فقتله المشهور عليه ولا على من  
قتل من سرق متاعه ليلا واخرجه ان لم يمكنه الاسترداد بدون  
القتل ( ويجب القصاص على قاتل من شهر عصا نهارا في مصر  
او شهر سيفا وضرب به ولم يقتل ورجع ( ولو شهر مجنون او صبي  
على آخر سيفا فقتله الاخر عمدا فعليه الدية في ما له ( ولو قتل  
جمالا صال عليه ضمن قيمته \* باب القصاص فيما دون النفس \*  
هو فيما يمكن فيه حفظ المماثلة اذا كان عمدا فيقتص بقطع اليد  
من المفصل وان كانت اكبر من يد المقطوع ( وكذا الرجل  
وفي مارن الانف وفي الاذن وفي العين ان ذهب ضوءها وهي  
قائمة لا ان قلعت فيجعل على الوجه فطن رطب وتقابل العين  
بمראה محجمة حتى يذهب ضوءها ( وفي كل شجرة تراعى فيها المماثلة  
كالوضحة ولا قصاص في عظم سوى السن فيقلع ان قلع ويبرد  
ان كسر ولا بين طرفي ذكر واثني وحر وعبد او طرفي عبيدين  
( ولا في قطع يد من نصف الساعد ولا في جائفة برأت ولا في اللسان  
ولا في الذكر الا ان قطعت الحشفة فقط وطرف المسلم والذمي  
سواء ( وخير المجنى عليه بين القصاص واخذ الارش لو كانت  
يد القاطع شلاء او ناقصة الاصابع او رأس الشاج اصغرا واكبر  
لا تستوعب الشجرة ما بين قرنيه وقد استوعبت ما بين فرني

مطلب القصاص  
فيما دون النفس



كمطلب

المشجوج \* فصل \* ويسقط القصاص بموت القاتل وبغزو  
الاولياء وبصلحهم على مال وان قل ويجب حالا وبصلح بعضهم  
او عفوه ولمن بقى حصته من الدية في ثلث سنين على القاتل  
هو الصحيح وقيل على العاقلة (ولو قتل حر وعبد شخصا فامر الحر  
وسيد العبد رجلا بالصلح على دمهما بالف فصالح فهي نصفان  
ويقتل الجمع بالمفرد والفرد بالجمع ككتفاء ان حضر اولياؤهم  
وان حضر واحد قتل له وسقط حق البقية ولا تقطع يد ان يبد وان  
امر اسكينا فقط عامعا بل يضمنان ديتها (فان قطع رجل يميني رجلين  
فلهما قطع يمينه ودية بينهما ان حضرا معا وان حضرا احدهما وقطع  
فلآخر الدية وصح اقرار العبد بقتل العمد ويقتص به (ومن رمى  
رجلا عمدا فنفذ الى آخر فساتا اقتص الاول وعلى عاقلة الدية  
لثاني \* فصل \* ومن قطع يد رجل ثم قتله اخذ بهما  
مطلقان تخللها براء والا فان اختلفا عمدا او خطاء اخذ بهما لان كانا  
خطائين بل تكتفي دية وفي العمدين يؤخذ بهما وعندهما يقتل  
فقط (واوضر به مائة سوط فبرأ من تسعين ومات من عشرة  
وجبت دية فقط وان جرحته وبقى الاثر ولم يمت تجب حكومة  
عدل (ومن قطعت يده عمدا فعفا عن القطع فمات منه فعلى  
قاطعه الدية في ماله (وعندهما هو عفوه عن النفس وان عفا  
عن القطع وما يحدث منه او عن الجنابة فهو عفوه عن النفس  
اجماعا والعمد من كل المال والخطاء من ثلثه (والشج كالقطع  
(وان قطعت امرأة يد رجل فتر زوجها على يده ثم مات فعليه  
مهر مثلها وعليها الدية في ماله ان عمدا وعلى عاقلة ان خطاء  
(وان تزوجها على اليد وما يحدث منها او على الجنابة ثم مات  
فعليه مهر المثل في العمد ويرفع عن العاقلة مقداره في الخطاء  
والباقي وصية لهم فان خرج من الثلث سقط والا فقدر ما يخرج

مطلب

مطلوب  
مطلوب



مطلب الشهادة

( وكذا الحكم عندهما في الصورة الاولى ) ومن قطعت يده  
فات بعد ما اقتص له من القاطع قتل قاطعه ( ومن قتل له ولي عمدا  
فقطع يد قاتله ثم عفا عن القتل فعليه دية اليد ) ومن قطعت  
يده فاقتص من قاطعهما فسرى الى نفسه فعليه دية النفس  
خلافهما فيهما \* باب الشهادة في القتل واعتبار حاله \*  
القيود يثبت للوارث ابتداء لا بطريق الارث فلا يكون احدهم  
خصما عن البقية فيه بخلاف المال ( فلو اقام احد ابنين حجة  
بقتل ابيهما عمدا والاخر غائب لزم اعادتهما بعد عود الغائب  
خلافهما وفي الخطاء والدين لا يلزم ) ولو برهن القاتل على  
عفو الغائب فال حاضر خصم ويسقط القيود ( وكذا لو قتل عبد  
لرجلين واحدهما غائب ) ولو شهد وليا قصاص بعفو اخيهما  
لغت فان صدقهما القاتل فقط فالدية بينهما اثلاثا وان كذبهما  
فلا شيء لهما ولا خيهما ثلث الدية وان صدقهما اخوهما فقط  
غرم القاتل له ثلث الدية ثم يأخذانه منه ( وان اختلفا شاهدا  
القتل في زمانه او مكانه او آله او قال احدهما ضربه بعصا وقال  
الاخر لا ادري بماذا قتله بطلت ) وان شهدا بالقتل وجهلا الا لآلة  
لزمت الدية ( ولو اقر كل من رجلين بقتل زيد وقال وليه قتلناه  
جميعا فله قتلهم ) ولو شهدا بقتل زيد عمرا واخران بقتل بكر اياه  
وادعى وليه قتلهم لغتا ( والعبرة بحالة الرمي لا الوصول في تبدل  
حال المرمى عند الامام ) ولو رمى مسلما فارتد فوصل اليه فات  
تجب الدية خلافهما ( ولو رمى مرتدا فاسلم قبل الوصول لا يجب  
شبهتا اتفاقا ) وان رمى عبدا فاعتق فوصل فعليه قيمته عبدا  
وعند محمد فضل ما بين قيمته مربيا وغير مربى ( وان رمى محرم  
صيدا فخل فوصل وجب الجزاء وان رماه حلالا فاحرم فوصل  
فلا ) وان رمى من قضى عليه برجم فرجع شهوده فوصل لا يضمن



مطلب الديات

( ولورهي مسلم صيدا فتعجس فوصل حل وفي العكس يحرم )  
 \* كتاب الديات \* الدية المغلظة من الابل مائة اربا بنات مخاض  
 وبنات لبون وحقاق وجذاع من كل خمس وعشرين ( وعند محمد  
 ثلثون حقة وثلاثون جذعة واربعون ثنية كلها خلفات في بطونها  
 اولادها ولا تغليظ في غير الابل وهي في شبه العمد ) والمخففة  
 وهي في الخطاء وما بعده من الذهب الف دينار ومن الورق  
 عشرة آلاف درهم ومن الابل مائة اخماسا ابن مخاض وبنات  
 مخاض وبنات لبون وحقة وجذعة من كل عشرون ( ولادية  
 من غير هذه الاموال ) وقالا منها ومن البقر ايضا مائتا بقرة  
 ومن الغنم الفا شاة ومن الحلال مائتا حلة كل حلة ثوبان ( وكفارة  
 شبه العمد والخطاء عتق رقبة مؤمنة ) فان عجز فصيام شهرين  
 متتابعين ولا اطعام فيها ( وصح اعتاق رضيع احد ابويه مسلم  
 لالجنين والمرأة في النفس وما دونها نصف مال لرجل وللذمي  
 مثل ما للمسلم \* فصل \* في النفس الدية وكذا في المارن  
 وفي اللسان ان منع النطق او اداء اكثر الحروف وفي الصاب ان منع  
 الجماع وفي الافضاء اذا منع استمسك البول وفي الذكر وفي حشفته  
 وفي العقل وفي السمع وفي البصر وفي الشم وفي الذوق وفي اللحية  
 ان لم تنبت وفي شعر الرأس وكذا الحاجبان والاهداب وفي العينين  
 وفي الاذنين وفي الشفتين وفي ثدي المرأة وفي اليدين وفي الرجلين  
 وفي اشفار العينين وفي كل واحد مما هو اثنان في البدن نصف  
 الدية ومما هو اربعة ربعها وفي كل اصبع من يد او رجل عشرها  
 وفي كل مفصل منها من ما فيه مفصلان نصف عشرها ومن  
 ما فيه مفصل ثلثة وفي كل سن نصف عشرها وكل عضو ذهب  
 نفعه ففيه دية وان كان قائما كيد شلت وعين ذهب ضوءها  
 \* فصل \* لا قود في الشجاج الا في الموضحة ان كانت عمدا

مطلب

مطلب



وفيهما خطأ نصف عشر الدية وهي التي توضح العظم ( وفي  
 لها شمة وهي التي تهشم العظم عشرها ) وفي المنقلة وهي التي  
 تنقل العظم عشرها ونصفه ( وفي الآمة وهي التي تصل الى ام  
 الدماغ ثلثها ) وكذا في الجائفة ( فان نفذت فيهما جا ثقتان  
 يجب ثلثاها ) وكل من الخارصة وهي التي تشق الجلد ( والدامغة  
 وهي التي تخرج منه دما يشبه الدمع ) والدامية وهي التي تسيل الدم  
 ( والباضعة وهي التي تبضع الجلد ) والمتلاحمة وهي التي تأخذ  
 في اللحم ( والسحقاق وهي جلدة فوق العظم تصل اليها الشجة  
 حكومة عدل ) وعن محمد فيها القصاص كالموضحة ( والشجاج  
 يختص بالوجه والرأس ) والجائفة بالجوف والجنب والظهر وما  
 سوى ذلك جراحات وفيها حكومة عدل وهي ان يقوم  
 عبدا ببل هذا الاثر ومعه وما تنقص من قيمته وجب بنسبته من دينه  
 به يفتى ( وفي اصابع اليد وحدها او مع الكف نصف الدية مع  
 نصف الساعد نصف الدية و حكومة عدل ) وفي كف فيها  
 اصبع عشر الدية وان فيها اصبعان فخمسةا ولا شيء في الكف  
 وعندهما يجب الاكثر من ارش الكف ( ودية الاصبع او الاصبعين  
 و يدخل الاقل فيه ) وان فيها ثلث اصابع فدية الاصابع وهي  
 ثلاثة اعشار اجما ( وفي اصبع الزائدة حكومة عدل ) وكذا  
 في الشارب ولحية الكوسج وثدي الرجل وذكر الخصى والعين والسان  
 الاخرس واليد الشلاء والعين العوراء والرجل العرجاء والسن  
 السوداء ( وكذا في عين الطفل ولسانه وذكره اذا لم تعلم صحة  
 ذلك بما يدل على ابصاره وتحرك ذكره وكلامه ) وان شج رجلا  
 فذهب عقله او شعر رأسه دخل ارش الموضحة في الدية ( وان  
 ذهب سمعه او بصره او كلامه لا يدخل ) وان ذهب بها  
 عيناه فلا قصاص ويجب ارشها وارش العينين وعندهما



القصاص في الموضحة والدية في العيين ولا قصاص في اصبع  
 قطعت فشلت اخرى (وعندهما يقتص في المقطوعة وتجب  
 الدية في الاخرى) ولو قطع مفصلها الا على فشل ما بقي فلا  
 قصاص بل الدية في ما قطع وحكومة في ما شل (ولا لو كسر  
 نصف سن فاسود باقيها بل دية السن كلها) وكذا لو احر  
 او اخضر او اصفر (ولو اسودت كلها بضربة وهي قائمة فالدية  
 في الخطاء على العاقلة وفي العمد في ماله) ولو قلعت سن رجل  
 فنبت مكانها اخرى سقط ارشها خلافا لهما (وفي سن الصبي  
 يسقط اجاعا وان اعاد الرجل سنه المقلوعة الى مكانها فنبت  
 عليها اللحم لا يسقط ارشها اجاعا) وكذا لو قطع اذنه فالصقها  
 فالتحمت ومن قلعت سنه فاقتص من قلعتها ثم نبت فعليه دية  
 سن المقتص منه (ويستأني في اقتصاص السن والموضحة حولا  
 وكذا لو ضرب سنه فتحركت فلو اجله القاضي فجاء  
 المضروب وقد سقطت سنه فاختلفا في سبب سقوطها فان  
 قبل مضي السنة فالقول للمضروب وان بعد مضيها فلا ضارب  
 (ولو شج رجلا فالتحمت ونبت الشعر ولم يبق لها اثر يسقط  
 الارش) وعند ابي يوسف يجب ارش الالم وهو حكومة عدل  
 وعند محمد اجرة الطبيب (وكذا لو جرحه بضرب فزال اثره  
 وان بقي فحكومة عدل بالاجاع) ولا يقتص لجرح او طرف  
 او موضحة الا بعد البرء وكل عمد سقط فيه القود لشبهة كقتل  
 الاب ابنه فالدية فيه في مال القاتل وعمد الصبي والمجنون خطاء  
 وديته على عاقلة ولا كفارة فيه ولا حرمان ارث والمعتوه كالمجنون  
 \*فصل\* ومن ضرب بطن امرأة فالقت جنبنا ميتا فعلى  
 عاقلة غرة خمسمائة درهم فان القته حيا فمات فديته وان ميتا  
 وماتت الام فغرة ودية (وان ماتت فالقته حيا فمات فديتها وديته

مطلب



وان ميتا فديتها فقط وما يجب في الجنين يورث عنه ولا يرث منه  
 الضارب ( وفي جنين الامة نصف عشر قيمته لو ذكر او عشر قيمته  
 لو اثنى وعند ابي يوسف ان نقصت الاضمن نقصا نهيا والا  
 فلا ضمان ) فان ضربت فحرر سيدها حملها فالقته حيا فمات  
 يجب قيمته لاديته ولا كفارة في الجنين والمستئين ببعض خلقه  
 كالم الخلق ( وان شربت دواء او عالجت فرجها اطرح جنبها  
 فالغرة على عاقبتها ان فعلت بلا اذن ابيه وان باذنه فلا  
 \* باب ما يحدث في الطريق \* من احدث في طريق العامة  
 كنيفا او ميرابا او جرسنا او دكانا وسعه ذلك ان لم يضر بهم  
 ولاكل منهم نزع ( وفي الطريق الخاص لا يسعه بلا اذن الشركا  
 وان لم يضر وعلى عاقبته دية من مات بسقوطها فيها ) وكذا  
 لو عثر بنقضه انسان وان وقع العاثر على آخر فماتا فالضمان  
 على من احدثه وان اصابه طرف الميراب الذي في الحائط فلا ضمان  
 وان الطريق الخارج ضمن كمن حفر بئرا او وضع حجرا في الطريق  
 فتلف به انسان وان اتلف به بهيمة فضمانها في ماله والقاء التراب  
 واتخاذ الطين كوضع الحجر وهذا اذا فعله بلا اذن الامام فان فعل  
 شيئا من ذلك باذنه فلا ضمان ( ولو مات الواقع في البئر جوعا  
 او غما فلا ضمان على حافره وان بلا اذن وعند محمد عليه الضمان  
 ) وكذا عند ابي يوسف في الغم لا في الجوع ( وان وضع حجرا فتحمى به  
 آخر فضمان ما تلف به على الثاني ) و او اشرع جناحا في دار ثم  
 باعها فضمان ما تلف به عليه ( وكذا لو وضع خشبة في الطريق  
 ثم باعها و برى الى المشتري منها فتركها المشتري فضمان ما تلف  
 بها على البائع ) ولو وضع في الطريق حجرا فاحرق شيئا ضمنه  
 ولو احرق بعد ما حركته الريح الى موضع آخر لا يضمن ان كانت  
 ساكنة عند وضعه والضمن من حمل شيئا في الطريق ما تلف

مطلب ما يحدث  
 في الطريق



بسقوطه منه ( وكذا من ادخل حصيرا او قنديلا او حصاة  
الى مسجد غيره بلا اذن فعطب به احد خلافا لهما ) ولو ادخل  
هذه الاشياء الى مسجد حيه لا يضمن اجماعا ( وكذا لو تلف شيء  
بسقوط رداء هو لا بسبه ) ومن جلس في المسجد غير مصل فعطب  
به احد ضمنه خلافا لهما ولا فرق بين جلوسه لاجل الصلوة  
او للتعليم او بقراءة القرآن او نام فيه في اثناء الصلوة و بين ان  
يمر فيه او يقعد للحديث ولا بين مسجد حيه وغيره اما المعتكف  
فقبل على هذا الخلاف ( وقيل لا يضمن بلا خلاف وفي الجالس  
مصليا لا يضمن اجماعا وان من غير اهله ) ولو استأجر رب  
الدار عملة لاجرا اجنبا ح او الظلمة فتلف به شيء فالضمان  
عليهم ان قبل فراغ عملهم وان بعده فعله و يضمن من صب الماء  
في الطريق العام ماعطب به ( وكذا ان رشه بحيث يزلق  
او توضأ به واستوعب الطريق وان فعل شيئا من ذلك في سكة  
غير نافذة وهو من اهله او قعد فيها او وضع متاعه لا يضمن  
( وكذا ان رش ما يزلق عادة او بعض الطريق فتعمد المار المرور  
عليه ووضع الخشبة كالرش في استيعاب الطريق وعدمه  
( وان ارش فناء حائوت باذن صاحبه فالضمان على الامر استحسانا  
( كما لو استأجره ليبنى له في فناء حائوته فتلف به شيء بعد  
فراغه ولو كان امره بالبناء في وسط الطريق فالضمان على  
الاجير ) ولو كنس الطريق لا يضمن ما تلف بموضع كنسه  
( ولو جمع الكناس في الطريق ضمن ما تلف بها ولا ضمان فيما تلف  
بشيء فعل في الملك وفي فناء له فيه حق التصرف بان لم يكن  
للعمامة ولا مشتركا لاهل سكة غيره فذه ) ( وان استأجر من  
حفر له في غير فناء فالضمان على المستأجر ان لم يعلم الاجير انه غير  
فناء وان علم فعلى الاجير وان قال هو فناء ولبس لي فيه حتى الحفر



مطلب

فالضمان على الاجير قياسا وعلى المستأجر استحسانا ومن بنى قنطرة  
 بغير اذن الامام فتعبد احد المزور عليها فعطب فلا ضمان على  
 الباني \* فصل \* ان مال حائط في طريق العام فطولاب  
 ربه يهدمه من مسلم او ذمي واشهد عليه فلم ينقضه في مدة يمكن  
 نقضه فيها فتلّف به نفس او مال ضمن عاقلة النفس وهو المال  
 (وكذا لو طولب به من يملك نقضه كالباطل ووصيه والراهن  
 بفك الرهن والعبد التاجر والمكاتب) ولا يضمن ان يباعه بعد  
 الاشهاد وسلمه الى المشتري فسقط ولا ان طولب به من لا يملكه  
 كالمرتّهن والمستأجر والمودع وان بنى ما يلا ابتداء ضمن ما تلّف  
 بسقوطه وان لم يطالب بنقضه كما في اشراع الجناح ونحوه  
 وان مال الى دار رجل فالطلب لربها او ساكنها فيصح تأجيله  
 وبراءة ولا يصح التأجيل فيما مال الى الطريق ولو من القاضي  
 اولشهد ولو كان الحائط بين خمسة فاشهد على احدهم ضمن خمس  
 ما تلّف به وعندهما نصفه (وان حفر احد ثلثة في دار هي لهم  
 بئرا بغير اذن شريكه او بنى حائطا ضمن ثلثي ما تلّف به وعندهما  
 نصفه \* باب جنابة البهيمة \* وعليها يضمن الراكب  
 ما وطئت دابته او اصاب يديها او رجلها او رأسها او كدمت  
 او خبطت او صدمت لاما نفخت برجلها او ذنبها الا اذا وقفها  
 ولا ماعط بروتها او بولها سايرة او موقفة لاجله (فان اوقفها  
 لاجله ضمن ماعط به فان اصاب يديها او رجلها حصاة  
 او نواة او اثار غبار او حجرا صغيرا ففقا عينا او افسد ثوبا  
 لا يضمن وان كبيرا ضمن) ويضمن القائد ما يضمنه الراكب (وكذا  
 السائق في الاصح وقيل يضمن النفخة ايضا ولا كفارة عليهما  
 ولا حرمان ارث او وصية بخلاف الراكب) وان اجتمع الراكب  
 والقائد او الراكب والسائق فالضمان عليهما (وقيل على الراكب

مطلب  
 جنابة البهيمة



وحده ( وان اصطدم فارسان او ما شيان فماتا ضمن عاقلة كل دية  
 الاخر ( وان تجاذبا حبلا فانقطع فماتا فان وقع على ظهرهما  
 ففهما هدر وان على وجههما فعلى عاقلة كل دية الاخر  
 ( وان اختلفا فدية من على وجهه على عاقلة من على ظهره  
 وان قطع اخر الحبل فماتا فديتهما على عاقلة وان ساق دابة  
 فوق سرجها او غيره من ادواتها على انسان فمات ضمن  
 ( وكذا قائد قطار وطئ بعير منه انسانا والنفس على عاقلة  
 والمال في ماله ( وان كان مع القائد سائق فالضمان عليهما ( فان  
 ربط بعيرا على قطار بعير علم قائده فعطب به انسان ضمن عاقلة  
 القائد الدية ورجعوا بهما على عاقلة الرابط ( ومن ارسل بهيمة  
 او كلبا وساقه ضمن ما اصاب في فوره وفي الطير لا يضمن وان ساقه  
 ( وكذا في الدابة والكلب ان لم يسق او انفلتت بنفسها ليل  
 او نهارا فاصابت مالا او نفسا ( ومن ضرب دابة عليها راكب  
 او نخسها فنفتحت او ضربت بيدها احدا او نفرت فصدمته  
 فمات ضمن هو لا الراكب ان فعل ذلك حال السير وان اوقفها  
 لا في ملكه فعليهما ( وان انفتحت الناحس قدمه هدر وان لقت  
 الراكب فضمانه على الناحس ( وان فعل ذلك باذن الراكب فهو  
 كفعل الراكب لكن ان وطئت احدا في فورها بعد النخس بالاذن  
 فديته عليهما ولا يرجع الناحس على الراكب في الاصح ( كما لو  
 امر سببا يستمسك على دابة بتسييرها فوطئت انسانا فمات لا يرجع  
 عاقلة الصبي بما غرموا من الدية على الامر وكذا لو ناول  
 الصبي سلاحا فقتل به احدا وكذا الحكم في نخسها ومعها قائد  
 او سائق وان نخسها شيء منصوب في الطريق فالضمان على من  
 نصبه ولا فرق بين كون الناحس صبيا او بالغاً وان كان عبدا فالضمان  
 في رقبته وجميع مسائل هذا الفصل والذي قبله ان كان الهالك



مطلب  
جناية الرقيق

أدبيا فالدية على العاقلة وان غيره فالضمان في مال الجاني  
ومن فقأ عين شاة قصاب ضمن ما نقصها وفي عين  
الفرس او البغل او الحمار او بعير الجزار او بقرته ربع القيمة  
✽ باب جناية الرقيق والجناية عليه ✽ جنایات المملوك لا توجب الا  
دفعاً واحداً لو محلاً للدفع والاقية واحدة لو غير محله (فلو جنى  
عبد خطاء فان شاء مولاه دفعه بها ويملكه وليها وان شاء فداه  
بارشها حالاً فان مات العبد قبل ان يختار شيئاً بطل حق المجنى عليه وان  
بعد ما اختار الفداء لا يبطل فان فداه فجنى فالحكم كذلك) وان جنى  
جنايتين دفعه بهما فيقتسمانه بنسبة حقوقهما او فداه بارشهما  
فان باعه او وهبه او اعتقه او دبره او استولدها غير عالم بها ضمن  
الاقل من قيمته ومن الارش) وان عالماً بها ضمن الارش كما لو علق  
عتقه بقتل زيد او رميه او شججه ففعل وان قطع عبد يد حر عمداً  
فدفع اليه فاعتقه فسرى فالعبد صالح بالجناية وان لم يكن اعتقه  
يرد على سيده فيقصد او يعنى (وكذا لو كان القاطع حراً  
فصالح المقتطوع على عبد ودفعه اليه فان اعتقه ثم سرى فهو  
صالح بها وان لم يعتقه فسرى رد واقيد) وان جنى مأذون  
مديون خطأ فاعتقه غير عالم بها ضمن رب الدين الاقل من قيمته  
ومن دينه ولولى الجناية الاقل من قيمته ومن ارشها) ولو وادت  
مأذونة مديونة يباع معها في دينها ولو جنت لا يدفع في جنايتها  
(ولو اقرر جل ان زيدا حرر عبده فقتل ذلك العبد ولى المقر  
خطاء فلا شيء له وان قال معتق قتلت اخا زيد قبل عتقي وقال زيد  
بل بعهده فالقول للمعتق) وان قال المولى لامة اعتقها قطعت يده  
قبل العتق وقالت بل بعهده فالقول لها) (وكذا كل ما نال منها  
الا الجماع والغلة وعند محمد لا يضمن الا شيئاً بعينه يؤمر برده  
اليها) (ولو امر عبد بحجورا بوصي صبيا بقتل رجل فقتله فالدية



على عاقلة القاتل ورجعوا على العبد بعد عتقه لا على الصبي  
 الا امر (ولو كان مأمور العبد مثله دفع السيد القاتل او فداء  
 ان كان خطأ او المأمور صغيرا ولا يرجع على الامر في الحال  
 بل يجب ان يرجع عليه بعد عتقه بالاقل من قيمته ومن الفداء  
 وان كان عمدا والمأمور كبير اقتص (وان قتل عبد حر بن لكل  
 منهما وليان فعفا احد ولي كل منهما دفع نصفه الى الاخرين  
 او فدى بدية لهما وان قتل احدهما عمدا والاخر خطأ فعفا واحد  
 ولي العمد فدى بدية لولى الخطأ وبنصفها لاحد ولي العمد او دفع  
 اليهم يقتسمونه اثلاثا عولا وعندهما ارباعا منازعة) وان قتل  
 عبد لاثنين قريبا لهما فعفا احدهما بطل الكل وقال يدفع المعافي  
 نصف نصيبه الى الآخر او يفديه بربع الدية وقيل محمد مع الامام  
 \* فصل \* دية العبد قيمته فان كانت قدر دية الحر او اكثر

مطلب

نقصت عن دية الحر عشرة دراهم (وكذا لو كانت قيمة الامة كدبة  
 الحرة او اكثر) وفي الغصب يجب القيمة بالغة ما بلغت وما قدر من دية  
 الحر قدر من قيمة الرقيق ففي يده نصف قيمته ولا يزداد على خمسة  
 الاف الا خمسة ومن قطع يد عبد عمدا فاعتق فسرى اقتص منه  
 ان كان وارثه سيده فقط والا فلا (وعند محمد لا قصاص  
 اصلا وعليه ارش اليد وما نقص الى حين العتق) ومن قال لعبدية احد  
 كما حر فشجيا فبين في احدهما فارشهما له وان قتلا فله  
 دية حر وقيمة عبد ان القاتل واحدا (وان قتل كلا واحد فقيمة  
 لعبدين ومن فقأ عيني عبد فان شاء سيده دفعه اليه واخذ قيمته  
 او امسكه ولا شيء له) (وعندهما ان امسكه فله ان يضمه نقصانه

\* فصل \* وان جنى مدبر او ام ولد ضمن السيد الاقل  
 من القيمة وامن الارش فان جنى اخرى شارك ولي الثانية ولي الاولى  
 في القيمة ان دفعت اليه بتضاء والا فان شاء اتبع ولي الاولى

مطلب



مطلب  
غصب العبد

وان شاء اتبع المولى وعنده ما يتبع ولى الاولى بكل حال  
( وان عتق المولى المدير وقد جنى جنایات لا يلزمه الا قيمة واحدة  
وان اقر المدير بجناية خطأ لا يلزمه شئ في الحال ولا بعد عتقه  
باب غصب العبد والصبي والمدير والجناية في ذلك \* ولو قطع  
سيد يد عبده فغصب ذات من القطع في يد الغاصب ضمن قيمته  
مقطوعا وان قطع سيده يده عند الغاصب ذات برى الغاصب  
( ولو غصب محجور مثله بذات في يده ضمن ) ولو غصب مدير  
فجنى عند غاصبه ثم عند سيده او بالعكس ضمن سيده قيمته اهما  
ورجع بنصفها على الغاصب ودفعه الى رب الاولى في الصورة  
الاولى ثم رجع به ثانيا عليه ( وعند محمد لا يدفعه ولا يرجع ثانيا  
وفي الصورة الثانية يدفعه ولا يرجع ثانيا بالاجماع والقن في الفصاين  
كالمدير الا انه يدفعه وفي المدير يدفع القيمة وحكم تكرار الرجوع  
والدفع كما في المدير اختلافا واتفاقا ( ولو غصب رجل مديرا مرتين  
فجنى عنده في كل منهما غرم سيده قيمته اهما ورجع بهما على الغاصب  
ودفع نصفها الى ولى الاولى ورجع به عليه ثانيا اتفاقا وقبل فيه  
خلاف محمد ) ومن غصب صبيا حرا قيمته في يده فجأة او بحمى  
فلا شئ عليه وان بصاعقة او نهش حية فعلى عاقلته دية  
( ولو قتل صبي عبدا مودعا عنده ضمن عاقلته وان اكل طعاما  
او اتلف مالا اودع عنده فلا ضمان خلافا لابي يوسف ) ولو اودع  
عند عبد محجور مال فاستهلكه ضمن بعد العتق لافي الحال خلافا له  
والاقراض والاعارة كالايداع فيهما ( والمراد بالصبي العاقل  
وفي غير العاقل يضمن المال ايضا بالاتفاق كما يضمن العاقل ايضا  
مالا اتلفه بلا ايداع ونحوه \* باب القسامة \* اذا وجد ميت  
في محلة به اثر القتل من جرح او خروج دم من اذنه او عينه او اثر خنق  
او ضرب ولم يدرك قتله وادعى وليه قتله على اهلها او بعضهم

مطلب القسامة



ولا يدينه له حلف نجسون رجلا منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه  
ولا علمنا له قاتلا ثم قضى على اهلها بالدية وما تم خلقه كالكبير  
ولا يحلف الولي وان كان لوث فان نقص اهلها عن الخمسين  
كررت اليمين الى ان تتم ومن نكل حبس حتى يحلف ( ومن قال  
منهم قتله فلان استثناه في يمينه وان ادعى الولي القتل على غيرهم  
سقطت عنهم ولا تقبل شهادتهم على غيرهم خلافا لهما  
ولا على بعضهم ان ادعاه اجماعا ووجودا كثر البدن او نصفه  
مع الرأس كوجود كله ( ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد  
( ولا قسامة ولادية في ميت لا اثر به او يخرج الدم من فيه او انفه  
او دبره او ذكره او وجد اقل من نصفه ولو مع الرأس او نصفه  
مشقوقا بالطول ( وان وجد على دابة يسوقها رجل فالدية  
على عاقلته وكذا لو كان يقودها او راكبها وان اجتمعوا فعليهم  
( وان وجد على دابة بين القريتين فعلى اقربهما وان وجد  
في دار نفسه فعلى عاقلته وعندهما لاشئ فيه ( وان وجد  
في دار انسان فعليه القسامة وعلى عاقلته الدية وان كانت  
العاقلة حضورا يدخلون في القسامة ايضا خلافا لابى يوسف  
والا كررت عليه ( والقسامة على الملاك دون السكان وعند  
ابى يوسف على الجميع وهى اهل الخطة ولو بقى منهم واحد  
دون المشترين وعنده على المشترين ايضا وان لم يبق من اهل  
الخطة احد فعلى المشترين وان بيعت دار ولم تقبض فعلى البائع  
وعندهما على المشتري وفي البيع بخيار ذى اليد وعندهما على من  
يصير الملاك له ولا تدى عاقلة ذى اليد الا بحجة انهاء له ( وان وجد  
في دار مشتركة سهاما مختلفة فالقسامة والدية على الرأس  
( وان وجد في سفينة فعلى من فيها من الملاحين والركاب  
( وان وجد في مسجد محلة فعلى اهلها وان بين قريتين فعلى



اقر بهما وان في سوق مملوك فعلى المالك وعند ابى يوسف على  
 السكان و في غير المملوك كالشوارع على بيت المال ( وكذا  
 ان وجد في المسجد الجامع وكذا ان وجد في السجن وعند  
 ابى يوسف على اهل السجن ) وان في بركة لبس بقر بها قرية  
 يسمع منها الصوت فهو هدر ( وكذا لو في وسط الفرات وان محتبسا  
 بالشط فعلى اقرب القرى منه وان التقى قوم بالسيف ثم اجلوا  
 عن قتيل فعلى اهل المحلة الا ان يدعى وليه على القوم او على معين  
 منهم فتسقط عنهم ولا تثبت على القوم الا بحجة ( ولو وجد  
 في معسكر بارض غير مملوكة فان في خبا او فسطاط فعلى ربه  
 والا فعلى الاقرب منه وان كانوا قد قاتلوا عدوا فلا قسامة  
 ولادية وان الارض مملوكة فالعسكر كالسكان والقسامة على  
 المالك لاعليهم خلافا لابي يوسف ( ومن جرح في قبيلة ثم نقل  
 الى اهله ولم يزل ذافراش حتى مات والقسامة على القبيلة عند  
 الامام وعند ابى يوسف لا شيء فيه ولو مع الجريح رجل فحمل  
 ومات في اهله فلا ضمان على الرجل عند ابى يوسف وفي قياس  
 قول الامام يضمن ( واوان رجلين كانا في بيت فوجد احدهما  
 مذبوحا ضمن الآخر دية عند ابى يوسف خلافا لمحمد ( ولو وجد  
 القتل في قرية لامرأة كرر اليمين عليها وتدى عاقلتها وعند  
 ابى يوسف على عاقلتها القسامة ايضا ( قال المتأخرون والمرأة  
 تدخل في التحمل مع العاقلة في هذه المسئلة ( ولو وجد في ارض  
 رجل في جنب قرية لبس صاحب الارض منها فهو على صاحب  
 الارض \* كتاب المعاقلة \* هي جمع معقلة وهي الدية والعاقلة  
 من يؤديها وهم اهل الديوان ان كان القاتل منهم يؤخذ  
 من عطائهم في ثلث سنين فان خرجت ثلث عطايا في اقل  
 او اكثر اخذ منها ومن لم يكن منهم فعاقلته قبيلته يؤخذ منهم

مطلب المعاقلة



في ثلث سنين من كل واحد ثلاثة دراهم او اربعة كل سنة درهم  
او درهم وثلث لا يزيد هو الاصح (وقيل في كل سنة ثلثة دراهم  
او اربعة فان تدفع القبيحة لذلك ضم اليهم اقرب القبائل  
نسبا على ترتيب العصابات والقاتل كاحدهم) وان كان ممن  
يتناصرون بالحرف او بالحلف فعاقلته اهل حرفته او حلفه  
وعاقلة المعتق ومولى الموالاة مولاه وعاقلته (وعاقلة ولد الملاعة  
عاقلة امه فان ادعاه الاب بعد ما عقلوا عنه رجعوا على عاقلته  
بما غرموا وانما تعقل العاقلة ما وجب بنفس القتل فلا يعقل  
جناية عمد ولا جناية عبد ولا مالزم بصلح او اعتراف الا ان يصدقوه  
ولا اقل من نصف عشر الدية بل ذلك على الجاني ولا يدخل  
النساء والصبيان في العقل) ولا يعقل مسلم عن كافر ولا بالعكس  
ويعقل الكافر عن الكافر (وان اختلفا ملة وان لم تكن العداوة بين  
الملتين ظاهرة كاليهود مع النصارى وان لم يكن للذمي عاقلة فالدية  
في ماله في ثلث سنين والمسلم يعقل عنه بيت المال وقيل كالذمي  
وان جنى حر على عبد خطاء فعلى العاقلة ﴿كتاب الوصايا﴾

مطلب الوصايا

الوصية تملك مضاف الى ما بعد الموت وهي مستحبة بما دون  
الثلث ان كان الورثة اغنياء او يستغنون بانصابتهم والا فتركها  
احب ولا تصح بما زاد على الثلث ولا لقائله مباشرة ولا لوارثه الا  
باجازة الورثة (وتصح بالثلث للاجنبي ولم ان يجزوا) (وتصح من  
المسلم للذمي وبالعكس) (وتصح للحمل وبه ان كان بينهما وبين  
ولادته اقل من ستة اشهر ولا تصح الهبة له) (وان اوصى بامه  
دونه صحت الوصية والاستثناء ولا بد في الوصية من القبول ويعبر  
بعد موت الموصى ولا اعتبار بالرد والقبول في حياته وبه تملك الا  
ان يموت الموصى له بعد موت الموصى قبل القبول فانه يملكها  
وتصير لورثته) (ولا تصح من صبي ولا مكاتب وان ترك وفاء

والقائل بالثقة



( والوصية مؤخرة عن الدين فلا تصح ممن يحيط دينه بماله الا ان يبريه الغرماء ) وللموصى ان يرجع في وصيته قولا او فعلا يقطع حق المالك في الغصب او يزيل ملكه كالبيع والهبة وان اشتراه او رجع بعد ذلك او يوجب في الموصى به زيادة لا يمكن التسليم الا بهما كالتسويق والبناء في الدار والحشو بالقطن وقطع الثوب وذبج الشاة رجوع لاغسل الثوب وتخصيص الدار وهدمها والحجود لبس برجوع عند محمد خلافا لابي يوسف ولا قوله اخرت الوصية وكل وصية اوصيت بها فلان فهي حرام ( ولو قال ما اوصيت به لفلان فهو لفلان فرجوع الا ان يكون فلان الثاني ميتا ) وتبطل هبة المريض ووصيته لاجنبية نكحها بعدها ( وكذا اقراره ووصيته وهبته لابنه الكافر او لرقيق ان اسلم او اعتق بعد ذلك ) وهبة المقعد والمفلوج والاشل والمسلول من كل ماله ان طال ولم يخف موته منه والا فن ثلثه **باب الوصية بثلاث المال** ولو اوصى لكل من اثنين بثلاث ماله ولم يجز وارثه قسم الثلث بينهما نصفين ولو لاحدهما بثلاثة وللآخر بسدسه قسم اثلاثا ولو لاحدهما بثلاثة وللآخر بثلاثيه او بنصفه او بكله ينصف الثلث بينهما وعندهما بثلاث في الاول ويخمس خمسين وثلاثة اخماس في الثاني ويربع في الثالث ولا يضرب الموصى له بالزائد على الثلث عند الامام الا في المحاباة والسعاية والdraهم المرسلة ( وتبطل الوصية بنصيب ابنه وتصح بمثل نصيب ابنه فلو كان له ابنان فليوصى له الثلث وان ثلثه فالربع ) وان اوصى بجزء من ماله فالتعيين الى الورثة وان بسهم فالسدس وعندهما مثل نصيب احدهم الا ان يزيد على الثلث ولا اجازة قالوا هذا في عرفهم وفي عرفنا السهم كالجزاء ( وان اوصى له بسدس ماله ثم بثلاث ماله واجازوا فله الثلث

مطلب الوصية



وان بسدسه ثم بسدسه فله السدس سواء اتحد المجلس او اختلف  
ولو بثلاث دراهمه او غنمه او ثيابه وهي من جنس واحد فهلك  
الثلاثان فله الباقي ان خرج من الثلاث ( وكذا كل مكبل وموزون  
وان بثلاث ثيابه وهي متفاوتة فهلك الثلاثان فله ثلث ما بقي  
وان بثلاث عبيده فمكذ لك ) وعندهما كل الباقي وقيل يوافقان  
والدواب كالعبيد ) وان اوصى بالف وله عين ودين فهي عين  
ان خرجت من ثلث العين والا دفع ثلث العين وثلث ما يستوفي  
من الدين حتى يتم ) وان اوصى بالثلث لزيد وعمر وواحداهما ميت  
فكله الحي وان قال بين زيد وعمر فالنصف للحي ) وان اوصى  
بثلث ماله ولا مال له فاكتسب فله ثلث ماله عند الموت وان بثلاث  
غنمه ولا غنم له او كان فهلك قبل موته بطلت وان استفاد  
غنما ثم مات صحت في الصحيح وان اوصى بشاة من ماله ولا شاة له  
فله قيمتها وتبطل لو بشاة من غنمه ولا غنم له ) وان اوصى بثلث ماله  
لامهات اولاده وهن ثلث وللفقراء والمساكين فلهن ثلثة اخماسه  
ولكل فريق خمس وعند محمد ثلثة اسباعه ولكل فريق سبعان  
) وان اوصى بثلث ماله لزيد وللفقراء فله نصفه ولهم نصفه  
) وعند محمد له ثلثه ولهم ثلثاه ) وان اوصى بمائة لزيد ومائة  
لعمر وثمان قال ليكر اشركتك معهما فله ثلث مال كل ولو بمائة لزيد  
وخمسين لعمر وثلث لكر نصف مال كل منهما وان قال لفلان  
على دين فصدقوه فانه يصدق الى الثلث ) فان اوصى مع ذلك  
بوصايا عزل ثلث لهما وثلثان للورثة ويقال لكل صدقوه  
في ما شئتم فيؤخذ اصحاب الوصايا بثلث ما اقروا به والورثة  
بثلثي ما اقروا به ويحلف كل على العلم بدعوى الزيادة على ما اقروا  
) وان اوصى بعين لوارثه ولا جني فللاجني نصفها ولا شيء  
للوارث ) وان اوصى لكل من ثلثة اشخاص بثوب وهي متفاوتة فضاع



ثوب ولم يدر ايها هو والورثة تقول لكل هلاك حقتك بطلت  
الوصية فان سلموا ما بقي فلذى الجيد ثلثا جيدهما ولذى الردى  
ثلثا رديهما ولذى الوسط ثلث كل منهما ( وان اوصى يبيت  
معين من دار مشتركة قسمت فان خرج البيت في نصيب الموصى  
فهو للموصى له وعند محمد له نصفه والا فله قدر ذرعه وعند  
محمد قدر نصف ذرعه والاقرار كالوصية ( وقيل لا خلاف  
فيه لمحمد وهو المختار ) ( وان اوصى بالف عين من مال غيره  
فلربها الاجازة بعد موت الموصى وله المنع بعد الاجازة بخلاف  
الورثة لو اجازوا ما زاد على الثلث وان اقر احد الابنين بعد  
القسمة بوصية ابيه بالثلث فعليه دفع ثلث نصيبه ( وان اوصى  
بأمة فولدت بعد موته فهما للموصى له ان خرجا من الثلث  
والا اخذ الثلث منها ثم منه وعندهما منها على السواء  
باب العتق في المرض \* العبرة بحال التصرف في التصرف  
المتجر فان كان في الصحة فمن كل المال وان في مرض الموت  
فمن ثلثه والمضاف الى الموت من الثلث وان كان في الصحة ( ومرض  
صح منه كالصحة فالتحرير في مرض الموت والمحاباة والكفالة  
والهبة وصية في اعتباره من الثلث ( فان اعتق وحابي وضاف  
الثلث عنهما فالمحاباة اولى ان قدمت وهما سواء ان اخرجت  
( وان اعتق بين محاباتين فنصف للاولى ونصف بين العتق  
والاخيرة وان حابي بين عتقين فنصف للمحاباة ونصف للعتقين  
وعندهما العتق اولى في الجميع ( وان اوصى بان يعتق عنه  
بهذه المائة عبد فهلاك منها درهم بطلت الوصية ( وعندهما  
يعتق بما بقي ( ولو كان مكان العتق حج حج بما بقي اجزاء ( وتبطل  
الوصية بعتق عبده لو جنى بعد موت سيده فدفع بها وان فدى  
فلا ( واو اوصى لزيد بثلث ماله وترك عبدا فادعى زيد عتقه

مطلب العتق  
في المرض



لقوم مسمين جاز من الثلث (وكذا في غير المسمين خلافا لهما) ونصح  
وصية مستأمن لا وارث له في دارنا بكل ماله لمسلم او ذمي (وان اوصى  
بعضه رد الباقي الى ورثته ونصح الوصية له مادام في دارنا  
من مسلم او ذمي) وصاحب الهوى ان لم يكن بهواء فهو كالمسلم  
في الوصية والا فكل مرتد (ووصية الذمي تعتبر من الثلث ولا تنصح  
لوارثه وتجاوز لذمي من غير ملته لا لحرابي في دار الحرب والله اعلم  
باب الوصي \* ومن اوصى الى رجل فقبل في وجهه  
ورد في غيبته لا يرتد وان رد في وجهه يرتد فان لم يقبل ولم يرد  
حتى مات الموصى فهو مخير بين القبول وعدمه (وان باع شيئا  
من التركة لم يبق له الرد وان غير عالم بالايصاء فان رد بعد موته  
ثم قبل صح ما لم ينفذ قاض رده) (وان اوصى الى عبد او كافرا وفاسقا  
اخرجه القاضى ونصب غيره الى عبده فان كان كل الورثة  
صغارا صح خلافا لهما) (وان فيهم كبير بطل اجماعا ولو كان  
الوصي عاجزا عن القيام بالوصية ضم اليه غيره) (وان كان قادرا  
امينا لا يخرج وان شكى الورثة او بعضهم منه مالم يظهروا منه خيانة  
(وان اوصى الى اثنين لا يتفرد احدهما الا بشراء كفن وتجهيز  
وخصومة وقضاء دين وطلبه وشراء حاجة الطفل وقبول الهبة  
له ورد وديعة معينة وتنفيذ وصية معينة واعتاق عبد معين ورد  
مغصوب او مشري شراء فاسدا) (وجمع اموال ضابطة وحفظ  
المال وبيع ما يخاف تلفه وعند ابي يوسف يجوز الانفراد مطلقا  
فان مات احد الوصيين اقام القاضى غيره مقامه ان لم يوص  
الى احد) (وان اوصى الى الحى جاز ويتصرف وحده ووصى  
الوصي وصى في الترتين) (وكذا ان اوصى اليه في احدهما  
خلافا لهما) (وتصح قسمة الوصى عن الورثة مع الموصى له  
فلا يرجعون على الموصى له لو هلك حظهم في يد الوصى لا مفاسمته

مطلب الوصى

بالماله  
تعدله في بيعهبالماله  
رجع القسمة



معهم عن الموصى له فيرجع عليهم بثلاث مائتي لو هلك حظسه  
 في يد الوصى ( وصحت للقاضي لو قاسمهم عنه واخذ قسطه  
 وفي الوصية بحج لو قاسم الوصى الورثة فضااع عنده يؤخذ للحج  
 ثلث ما بقي ( وكذا لو دفعه لمن بحج فضااع في يده وعند  
 ابي يوسف ان بقي من الثلث شيء اخذه والا فلا ) وعند محمد  
 لا يؤخذ شيء ( ولو باع الوصى من الزكاة عبدا مع غيبة الغرماء جاز  
 ) وان اوصى ببيع شيء من تركته والتصدق به فباعه وصيه وقبض  
 ثمنه فضااع في يده واستحق المبيع ضمنه ورجع به في الزكاة ( ولو قسم  
 الوصى الزكاة فاصاب الصغير شيء فقبضه وباعه وقبض ثمنه  
 فضااع واستحق ذلك الشيء رجوع في مال الصغير والصغير  
 على بقية الورثة بحصته ( ولا يصح بيع الوصى ولا شراؤه الا  
 بما يتغابن فيه ويصحان من نفسه ان كان فيه تقع خلافا لهما وله  
 دفع المال مضاربة وشركة وبضاعة وقبول الحوالة على الاملاء  
 لا على الاعسر ) ولا يجوز له ولا للاب الاقتراض ( ويجوز للاب  
 الاقتراض لا للوصى ولا يتجر في مال الصغير ) ويجوز بيعه على  
 الكبير الغائب غير العقار ووصى الاب احق بمال الصغير من جده  
 فان لم يوص الاب فالجد كالأب \* فصل \* شهد الوصيان

مطلب

ان الميت اوصى الى زيد معهما لا تقبل الا ان يدعيه زيد ( وكذا  
 لو شهد ابنا الميت ولغت شهادة الوصيين بمال للصغير ) وكذا  
 للكبير في مال الميت وصحت له في غيره وعندهما تصح للكبير  
 في الوجهين وشهادة الوصى على الميت جائزة لاله واو بعد العزل  
 وان لم يخاصم ولو شهد رجلان لا آخرين بدين الف على ميت  
 والاخران لهما بمثله صحتا خلافا لابي يوسف ( واو شهد  
 كل فريق للآخر بوصية الف لا تصح ) ( واو شهد احد الفريقين  
 للآخر بوصية جارية والاخر له بوصية عبد صحت ) وان شهد



مطلب الخنثى

الاخر له بوصية ثلث لا تصح \* كتاب الخنثى \* هو من له  
 ذكر وفرج فان بال من احدهما اعتبر به وان بال منهما اعتبر الاسبق  
 وان استويا في السبق فهو مشكل ولا اعتبار بالكثرة خلافا لهما  
 ( فاذا بلغ فان ظهرت بعض علامات الرجال من نبات لحية  
 او قدرة على الجماع او احتلام كالرجال فرجل ) وان ظهر بعض  
 علامات النساء من حيض وحبل وانكسار ثدى وتزول لبن فيه  
 وتمكين من الوطئ فامرأة ( وان لم يظهري شيء او تعارضت  
 فمشكل ) قال محمد الاشكال قبل البلوغ فاذا بلغ فلا اشكال واذا  
 ثبت الاشكال اخذ فيه بالاحوط ( فيصلى بقناع ويقف بين  
 صفى الرجال والنساء فلو وقف في صفهم يعيد من لا صفه من  
 جانبيه ومن يحذاه من خلفه وان في صفهن اعاد هو ) ولا يلبس  
 حريرا ولا حليا ولا يلبس المخيط في احرامه ولا يكشف عند رجل  
 ولا امرأة ولا يخلو به غير محرم من رجل او امرأة ولا يسافر  
 بلا محرم ( ولا يخته رجل ولا امرأة بل يتناع له امة تخته  
 من ماله ان كان له مال والا فمن بيت المال ثم يتناع فان مات قبل  
 ظهور حاله لا يغسل بل يتيم ويكفن في خمسة اثواب ولا يحضر  
 بعد ما راهق غسل رجل ولا امرأة ( وندب تسجبة قبره ويوضع  
 الرجل مما يلي الامام ثم هو ثم المرأة ان صلى عليهم جملة وله اخس  
 التصبيين من الميراث عند الامام ( فلو مات ابوه عنه وعن ابن  
 فلان سهران وله سهم ) وعند الشعبي له نصف التصبيين وهو  
 ثلثة من سبعة عند ابى يوسف وخمسة من اثني عشر عند محمد  
 ( ولو قال سيده كل عبد لى حر وكل امة لى حرة لا يعتق ما لم يستبين  
 ) ( ولو قال بعد تقرير اشكاه انا ذكر او اشي لا يقبل وقبله يقبل  
 \* مسائل شتى \* كتابه الاخرس وايماءه بما يعرف به  
 اقراره بنحو زوج وطلاق وبيع وشراء ووصية وقود عليه او له

مطلب

مسائل شتى



كالبيان ولا يحد لقذف ولا غيره (و معتقل اللسان ان امتد به  
 ذلك وعلمت اشاراته فهو كالآخرس والا فلا) (والكتابة من الغائب  
 ليست بحجة قالوا الكتابة اما مستبين مرسوم وهو كالنطق  
 في الغائب والحاضر واما مستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدار  
 وورق الشجر وينوي فيه) (واما غير مستبين كالكتابة على الهواء  
 والماء ولا عبرة به) (واذا اختلطت الذكية بمينة اقل منها تحرى  
 واكل منها والا فلا توكل حالة الاختيار ويحرم عند الاضطرار  
 (واذا احرق رأس الشاة المتلطخ بدم وزال دمه فانه يخذ منه  
 مرقعة جاز والحرق كـ الغسل) (ولو جعل السلطان الخراج  
 لب الأرض جاز بخلاف العشر) (ولو دفع الاراضى المملوكة الى  
 قوم ليعطوا الخراج جاز) (ولو نوى قضاء رمضان ولم يعين عن  
 اى يوم صح ولو عن رمضانين فلا فى الاصح) (وكذا فى قضاء  
 الصلوة لو نوى ظهرا عليه مثلا ولم ينو اول ظهر او آخر ظهر  
 او ظهر يوم كذا وقيل يصح فيهما ايضا) (ولو ابتلع الصائم بزاق  
 غيره فان كان حبيبه لزمه الكفارة والا فلا) (وقتل بعض الحاج  
 عذر فى ترك الحج) (ومن قال لامرأة عند شاهدين توزن من شدى  
 فقالت شدم لا ينعقد النكاح بينهما ما لم يقل قبول كردم) (ولو قال  
 لها خويشتن رازن من كردانيدى فقالت كردانيدم فقال پذيرقم  
 ينعقد) (ولو قال لرجل دختر خويشتن را بيسر من ارزاني داشتي  
 فقال داشتم لا ينعقد) (ولو منعت المرأة زوجها من الدخول عليها  
 وهو يسكن معها فى بيتها كانت ناشزة) (ولو سكن فى بيت الغصب  
 فامتنعت منه فلا) (ولو قالت لا اسكن مع امتك واريد بيتا على  
 حدة فلبس لها ذلك) (ولو قالت مرا طلاق ده فقال داده كبر  
 او کرده كبر او داره باد او کرده باد ان نوى يقع والا فلا) (ولو قال  
 داده است او کرده است يقع وان لم ينو) (ولو قال داده انكار لا يقع



وان نوى (ولو قال وى مر انشاید تاقیامت او همه عمر لا یقع الا  
بالنية) (ولو قال لها حيلة زنا كن فهو اقرار بالطلاق الثالث  
(ولو قال حيلة خو یشتن کن فلا) (ولو قالت له کا بین ترا یخشیدم  
مر اجنتک بازدار فان طلقها سقط المهر والا فلا) (ولو قال اعبد  
یا مالکی او لامته انا عبدک لا یعنق) (ولو دعی الى فعل ففقال  
بر من سو کند است که این کار نکنم فهو اقرار باليمين بالله تعالى  
(وان قال بر من سو کند است بطلاق فاقرار بالخلف بالطلاق  
فان قال قلت ذلك كذبا لا یصدق) (ولو قال مر اسو کند خانه  
است که این کار نکنم) (ولو قال المشتري للبائع بعد البيع بهابازده  
فقال البائع بد هم یكون فسخا للبيع) (القمار المتنازع فيه  
لا یخرج من ید ذی الید ما لم یبرهن المدعی) (ولا یصح قضاء  
القاضي فی عقار لیس فی ولايته) (واذا قضی القاضي فی حادثة  
بینة ثم قال رجعت عن قضائی او بدالی غیر ذلك او وقفت فی تلبیس  
الشهود او ابطلت حکمی ونحو ذلك لا یعتبر) (والقضاء ماض  
ان كان بعد دعوی صحیحة وشهادة مستقيمة) (ومن له علی  
آخر حق فخبأ قوما ثم سئل عنه فاقربه وهم یرونه ویسمعونه  
وهو لا یراهم صحت شهادتهم علیه وان سمعوا كلامه ولم یروه  
فلا) (ولو بیع عقار و بعض اقارب البائع حاضر یعلم البیع وسکت  
لا تسمع دعواه بعده) (ولو وهبت امرأة مهرها من زوجها ثم  
ماتت فطلب اقرار بها المهر وقالوا كانت الهبة فی مرض موتها  
فقال بل فی صحتها فالقول له) (ولو اقر بحق ثم قالت كنت کاذبة  
فمما اقررت حلف المقر له ان المقر لم یکن کاذبا فی ما اقر ولست  
بمبطل فمما تدعی علیه عند ابی یوسف وبه یفتی) (والاقرار لیس  
سببا للملك) (ولو قال لا آخر وکلتک یبیع هذا فسکت صار  
وکیلا) (ومن وكل امرأته بطلاق نفسها لا یملك عزلها) (ولو قال



لا آخر وكلتكم بكذا على اني متى عزلتكم فانت وكيل فطر يق  
 عزله ان يقول عزلتكم ثم عزلتكم (ولو قال كلما عزلتكم فانت وكيل  
 فطريقه ان يقول رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتكم عن المنجزة  
 ) وقبض بدل الصلح قبل التفريق شرط ان كان ديناً بدين  
 والا فلا (ومن ادعى على صبي داراً فصالحه ابوه على مال الصبي  
 فان كان له بينة جاز الصلح ان كان بمثل القيمة او اكثر مما يتغلب  
 فيه وان لم يكن له بينة او كانت غير عادلة لا يجوز ) (ومن قال لا بينة لي  
 ثم برهن صح ) وكذا لو قال لا شهادة لي في هذه القضية ثم شهد  
 ) والامام الذي ولاه الخليفة ان يقطع انساناً من طريق الجسادة  
 ان لم يضر بالمارة ومن صدره السلطان ولم يعين بيع ماله فبيع  
 ماله نفذ (ولو خوف امرأته بالضرب حتى وهبت مهرها منه  
 لا يصح الهبة ان قدر على الضرب ) وان اكرهها على الخلع  
 ففعلت يقع الطلاق ولا يجب المال (ولو احوالت انساناً بالمهر  
 على الزوج ثم وهبته من الزوج لا تصح الهبة ومن اتخذ بئراً  
 او بالوعة في داره فتر منها حائط جاره وطلب تحويله لا يجبر  
 عليه وان سقط الحائط منه لا يضمنه ) (ومن عمر دار زوجته بماله  
 باذنها فالعمارة لها والنفقة دين عليها وان عمرها لها بلا اذنها  
 فالعمارة لها وهو متبرع وان عمر لنفسه بلا اذنها فالعمارة له  
 ) (ومن اخذ غريماً له فترعه انسان من يده فلا ضمان على النازع  
 ومن في يده مال انسان فقال له سلطان ادفعه الي والا فقطعت  
 يدك او ضربتك خمسين سوطاً لا يضمن لو دفع ) (ولو وضع  
 في الصحراء منجلاً ليصيد به حماراً وحشياً وسمى عليه فجاء في الغد  
 ووجد الحمار مجروحاً ميتاً لا يحل اكله ) (ويكره من الشاة الحيا  
 والخصية والمثانة والذكر والغدة والمرارة والدم المسفوح  
 ) (وللقاضي ان يقرض مال الغائب والطفل واللقطة ) (ولو كانت



حشفة الصبي ظاهرة من رآه ظنه مختبأ ولا تقطع جملة ذكره  
 الا بمشفة جاز ترك ختانه ( وكذا شيخ اسلم وقال اهل البصر لا يطبق  
 الختان ) ووقت الختان غير معلوم وقبل سبع سنين ( ولا يجوز  
 ان يصلى على غير الانبياء والملائكة الا بطريق التبع ولا الاعطاء  
 باسم النيرور والمهرجان ( ولا بأس بلبس القلانس وللشباب العالم  
 ان يتقدم على الشيخ الجاهل والحافظ ان يختم في اربعين يوما  
 \* كتاب الفرائض \* يبدأ من تركة الميت بتجهيزه ودفنه  
 بلا اسراف ولا تقير ثم تقضى ديونه ثم تنفذ وصاياه من ثلث ما بقي  
 بعد الدين ثم يقسم الباقي بين الورثة ( ويستحق الارث بنسب  
 ونكاح وولاء ) ويبدأ باصحاب القروض ثم بالعصبات النسبية ثم  
 بالمعتق ثم عصبته ثم الرد ثم ذوى الارحام ثم مولى الموالاة ثم  
 المقر له بنسب لم يثبت ثم الموصى له باكثر من الثلث ثم بيت المال  
 ( ويمنع الارث الرق والقتل كما مر واختلاف الملتين واختلاف  
 الدارين حقيقة او حكما ) والمجمع على توريثهم من الرجال عشرة  
 الاب وابوه والابن وابنه والاخ وابنه والعم وابنه والزوجة ومولى  
 النعمة ( من النساء سبع الام والجدة والبنت وبنت الابن والاخت  
 والزوجة ومولاة النعمة وهم ذو فرض وعصبة ) فذو الفرض  
 من له سهم مقدر ( والسهم المقدرة في كتاب الله تعالى ستة  
 النصف والرابع والثلث والثلثان والثلث والسادس ) فالنصف  
 للبنت ولبنت الابن عند عدمها وللاخت لابوين وللاخت لاب  
 عند عدمها اذا انفردن ( وللزوجة عند عدم الولد وولد الابن  
 والرابع له عند وجود احدها ) وللزوجة وان تعددت عند  
 عدمهما ( والثلث لهما كذلك عند وجود احدهما ) والثلثان  
 لكل اثنين فصاعدا من فرضهن النصف ( والثلث للام عند عدم  
 الولد وولد الابن والاثنين من الاخوة والاخوات ( ولها ثلث ما بقي

مطلب الفرائض



بعد فرض احد الزوجين في زوج وابوين او زوجة وابوين  
 ولو كان مكان الاب فيها جدها ثلث الجميع خلافا لابي يوسف  
 وللاثنين فصاعدا من ولد الام يقسم لذكرهم وانثاهم بالسوية  
 (والسدس للواحد منهم ذكر او اناثي) وللأم عند وجود الولد  
 وولد الابن او الاثنين من الاخوة او الاخوات والاب مع الولد  
 او ولد الابن وكذا للجد الصحيح عند عدمه وهو من لا يدخل  
 في نسبه الى الميت ام فان دخلت فجد فاسد (وللجدة الصحيحة  
 وان تعددت وهي من لا يدخل في نسبتها الى الميت جد فاسد  
 ولبنت الابن وان تعددت مع الواحدة من بنات الصلب والاخت لاب  
 كذلك مع الاخت الواحدة لابوين \* فصل \* والعصبة  
 بنفسه ذكر لبس في نسبه الى الميت اناثي وهو يأخذ ما ابقته  
 الفرائض وعند الانفراد يحرز جميع المال (واقربهم جزء الميت  
 وهو الابن وابنه وان سفل) ثم اصله وهو الاب والجد الصحيح  
 وان علا (ثم جزء ابيه وهم الاخوة لابوين او الاب) ثم بنوهم  
 وان سفلوا ثم جزء جده وهم الاعمام لابوين او لاب ثم بنوهم  
 وان سفلوا (ثم جزء جد ابيه كذلك) والعصبة بغيره من فرضه  
 النصف والثلاثان يصرن عصبة باخوتهن ويقسم للذكر مثل  
 حظ الانثيين ومن لا فرض لها واخوها عصبة لا تصير عصبة به  
 كالعمة وبنت الاخ (والعصبة مع غيره الاخوات لابوين او لاب  
 مع البنات وبنات الابن) وذو الابوين من العصابات مقدم على  
 ذي الاب (حتى ان الاخت لابوين مع البنت تحجب الاخ لاب  
 وعصبة ولد الزنا وولد المملوكة مولى امه والاب مع البنت صاحب  
 فرض وعصبة) وآخر العصابات مولى العتاقة ثم عصبة على  
 الترتيب المذكور (فمن ترك اب مولاة وابن مولاة فماله ك  
 لابن مولاة وعند ابي يوسف للاب السدس والباقي للابن

مطلب



ولو كان مكان الاب جد فكله للابن انفاقا ( ولو ترك جد مولا  
واخا مولا فالجداولى وعندهما يستويان ) والعصبة انما يأخذ  
ما فضل عن ذوى الفروض ( فلو تركت زوجا واخوة لام واخوة  
لا بوين واما فالنصف للزوج والسدس للام والثلث للاخوة  
لام ولا يشاركهم الاخوة لا بوين وتسمى المشتركة والجمارية  
﴿فصل﴾ حجب الحرمان منتف في حق ستة الابن والاب والبنات  
والام والزوج والزوجة ومن عداهم بحجب الابعد بالاقراب  
وذو القرابة بذى القرابة ومن يتدلى بشخص لا يرث معه الا  
اولاد الام حيث يدلون بها ويرثون معها ( ويحجب الاخوة بالابن  
وابنه وان سفل وبالباب والجدة ) ويحجب اولاد العلات بالاخ  
لا بوين ايضا وعندهما لا تحجب الاخوة لا بوين او لاب بالجدة  
بل يقاسمونه وهو كاخ ان لم تنقصه المقاسمة عن الثلث عند عدم  
ذى الفروض او عن السدس عند وجوده والفتوى على قول  
الامام ( واذا استكمل ابنت الصلب الثلثين سقط بنات الابن  
الا ان يكون بحذائهن او اسفل منهن ابن ابن فيعصب  
من بحذائه ومن فوقه من ليست بذات سهم ويسقط من دونه  
( واذا استكمل الاخوات لا بوين الثلثين سقط الاخوات لاب  
الا ان يكون معهن اخ لاب ( والجندات كلهن يسقطن بالام  
والابوات خاصة بالاب ايضا وكذا بالجدة الام الاب ) والقربى  
منهن من اى جهة كانت تحجب البعدى من اى جهة كانت  
وارثة كانت القربى او محجوبة كام الاب معه فانها تحجب امام  
الام ( واذا اجتمع جدتان احديهما ذات قرابة كام ام الاب  
والاخرى ذات قرابة كام اب الاب وهى ايضا امام الام فثلث  
السدس لذات القرابة وثلاثاه للاخرى عند محمد وينصف  
عند ابى يوسف ) والمحروم بالقتل ونحوه لا يحجب والمحجوب

مطلب



يحجب كما في الجدة ( وكالاخوة والاخوات يحجبهم الاب ويحجبون  
 الام من الثالث الى السادس \* فصل \* واذا زادت سهام  
 الفريضة على الفريضة فقد عالت ( واربعة مخارج لا تعول  
 الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية ) وثلاثة تعول الستة الى عشرة  
 وثمانين وشفعا ) واثنى عشر الى سبعة عشر وثمانين وشفعا ) واربعة  
 وعشرون الى سبعة وعشرين عولا واحدا في المنبرية وهي  
 امرأة وبنات وابوان ( والرد ضد العول بان لا تستغرق السهام  
 لفريضة مع عدم العصبية فيرد الباقي على ذوى السهام سوى  
 الزوجين بقدر سهامهم فان كان من يرد عليه جنسا واحدا  
 فالمسئلة من عدد رؤسهم وان كانوا جنسين او اكثر فن عدد  
 سهامهم ( فن اثنين لو كان في المسئلة سدسان ) ومن ثلاثة  
 لو سدس وثلاث ( ومن اربعة لو سدس ونصف ) ومن خمس  
 لو ثلث ونصف او سدسان ونصف او ثلاثان وسدس فان كان  
 مع الاول من لا يرد عليه اعطى فريضة من اقل مخارجه ثم قسم  
 الباقي على رؤسهم ( فان استقام كزوج وثلث بنات والافان وافق  
 ضرب وفق رؤسهم في مخرج فرض من لا يرد عليه كزوج  
 وست بنات وان باين ضرب كل رؤسهم فيه كزوج وخمس بنات  
 ) وان كان مع الثاني من لا يرد عليه قسم الباقي على مسئلة من  
 يرد عليه ( فان استقام كزوجة واربع جدات وست اخوات لام  
 والا ضرب جميع مسئلتهن في مخرج فرض من لا يرد عليه كاربعة  
 زوجات وتسع بنات وست جدات ثم يضرب سهام من لا يرد عليه  
 في مسئلة من يرد عليه وسهام من يرد عليه فيما بقي من مخرج فرض  
 من لا يرد عليه وتصح بالاصول الآتية \* فصل \*

مطلب ذوالرحم

ذوالرحم قريب لبس بعصبية ولاذى سهم ويرث كما يرث العصبية  
 عند عدم ذى السهم فمن انفرد منهم احرز جميع المال ويرجحون



بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم يكون الاصل وارثا عند انحاد  
الجهة ( وان اختلف فلقرابة الاب الثلثان ولقرابة الام الثلث  
ثم يعتبر الترجيح في كل فريق كما لو انفردوا عند الاستواء في القرب  
والقوة والجهة للذكر مثل حظ الانثيين وتعتبر ابدان الفروع  
ان اتفقت الاصول ( وكذا ان اختلفت عند ابي يوسف وعند محمد  
تؤخذ الصفة من الاصول والعدد من الفروع ويقسم على اول  
بطن وقع فيه الاختلاف ثم يجعل الذكور على حدة والاناث على  
حدة فيقسم نصيب كل طائفة على اول بطن اختلف كذلك ان كان  
ولادفع حصة كل اصل الى فروعهم ويقول محمد يفتي ( ويقدم  
جزء الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن وان سفلن  
( ثم اصله وهم الاجداد الفاسدون والجدات الفاسدات ) ثم جزء  
ابيه وهم اولاد الاخوات واولاد الاخوة لام وبنات الاخوة ( ثم جزء  
جده وهم العمات والخالات والاخوال والاعمام لام وبنات الاعمام  
ثم اولاد هؤلاء ( ثم جزء جد ابيه او امه وهم عمات الاب والام  
وخالاتهما واخوالهما واعمام الاب لام واعمام الام وبنات اعمامهما  
واولاد اعمام الام **فصل** والغرق والهدم اذا لم يعلم  
ايهم مات او لا يقسم مال **كل** على ورثته الاحياء ولا يرث  
بعض الاموات من بعض وان اجتمع ابنا عم احدهما اخ لام اعطى  
السدس فرضا ثم اقتسما الباقي عصوبة ( ولا يرث المجوسى بالانكحة  
الباطلة وان اجتمع فيه قرابتان لو انفردا في شخصين ورثا بهما  
يرث بهما وان كانت احديهما تحجب الاخرى يرث بالحاجة  
ويوقف الحمل نصيب ابن واحد وهو المختار وعند ابي يوسف  
نصيب ابنتين فان خرج اكثره حيا ثم مات ورث وان اقله فلا  
**فصل** المناسبة ان يموت بعض الورثة قبل القسمة **فصل**  
المسئلة الاولى ثم الثانية ( فان استقام نصيب الميت الثاني على

مطلب

مطلب



مسئلته والا فاضرب وفق التصحيح الثاني في التصحيح الاول  
 ان وافق نصيبه مسئلته والا فاضرب كل الثاني في الاول  
 (الحاصل من الضرب مخرج المسئلتين ثم اضرب سهام ورثة  
 الميت الاول في وفق التصحيح الثاني اوفى كله وسهام ورثة الميت  
 الثاني في وفق ما في يده اوفى كله فاخرج فهو نصيب كل فريق  
 فان مات ثالث فاجعل المبلغ مكان الاول والثالث مكان الثاني وكذا  
 تفعل ان مات رابع او خامس وهلم جرا \* حساب الفرائض \*

الفروض نوعان الاول النصف ونصفه وهو الربع ونصف  
 نصفه وهو الثمن والثاني الثلثان ونصفهما وهو الثلث ونصف  
 نصفهما وهو السدس فالنصف يخرج من اثنين والربع من اربعة  
 والثمن من ثمانية والثلثان والثلث من ثلثة والسدس من ستة  
 (وان اختلط النصف بالنوع الثاني او ببعضه فمن ستة او الربع  
 فمن اثني عشر او الثمن فمن اربعة وعشرين (واذا انكسر سهام  
 فريق عليهم وباينت سهامهم عددهم فاضرب وفق عددهم  
 في اصل المسئلة كامرأة واخوين) وان وافق سهامهم عددهم  
 فاضرب وفق عددهم في اصل المسئلة كامرأة وستة اخوة  
 (وان انكسر سهام فريقين او اكثر وتماثلت اعداد رؤسهم  
 فاضرب احد الاعداد في اصل المسئلة كثلث بنات وثلثة اعمام  
 (وان تداخلت الاعداد فاضرب اكثرها في اصل المسئلة كاربعة  
 زوجات وثلث جدات واشي عشر عماء) وان وافق بعض الاعداد  
 بعضا فاضرب وفق احدهما في جميع الثاني والمبلغ في وفق  
 الثالث ان وافق والا فني جميعه والمبلغ في الرابع كذلك (ثم  
 الحاصل في اصل المسئلة كاربعة زوجات وخمس عشرة جدة  
 وثمانى عشرة بنتا وستة اعمام وان تباينت الاعداد فاضرب كل  
 احدها في جميع الثاني ثم المبلغ في الثالث ثم المبلغ في الرابع (ثم الحاصل

مطلب

حساب الفرائض



مطلب

في اصل المسئلة كما مرأتين وعشر بنات وست جدات وسبعة اعمام  
وان كانت المسئلة عائلة فاضرب ماضر بته في الاصل فيه مع العول  
في جميع ذلك \* فصل \* وتداخل العدد ين يعرف  
بان تطرح الاقل من الاكثر مرتين او اكثر فيغنيه او تقسم الاكثر  
على الاقل فينقسم قسمة صحيحة كالخمس مع العشرين وتوافقهما  
بان تنقص الاقل من الاكثر من الجانبين حتى يتوافقا في مقدار  
( فان توافقا في واحد فهما متباينان وان في اكثر فهما متوافقان  
فان كان اثنين فهما متوافقان بالنصف ) وان ثلثة فبالثلث  
واربعة فبالاربعة وهكذا الى العشرة ( وان في احد عشر فيجزء من  
احد عشر وهم جرا ) وان اردت معرفة نصيب كل فريق من  
التصحيح فاضرب ما كان له من اصل المسئلة في ماضر بته في اصل  
المسئلة فما خرج فهو نصيبه ( وكذا العمل في معرفة نصيب كل  
فرد وان شئت فانسب سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد  
رؤسهم ثم اعط بمثل تلك النسبة من المضروب لكل فرد منهم  
( وان اردت قسمة التركة بين الورثة او الغرماء فانظر بين التركة  
والتصحيح ) فان كان بينهما موافقة فاضرب سهام كل وارث  
من التصحيح في وفق التركة ( ثم اقسام الحاصل على وفق التصحيح  
فما خرج فهو نصيب ذلك الوارث ) وان لم يكن بينهما موافقة  
فاضرب سهام كل وارث في جميع التركة ( ثم اقسام الحاصل على  
جميع التصحيح فما خرج فهو نصيبه ) ( وكذا العمل لمعرفة نصيب  
كل فريق ) وفي القسمة بين الغرماء اجعل مجموع الديون  
كالتصحيح وكل دين كسهام وارث ثم اعمل العمل المذكور ( ومن صالح  
من الورثة او الغرماء على شئ منها فاطرح نصيبه من التصحيح  
او الديون واقسم الباقي على سهام من بقي اوديونهم \* قال الفقير  
هذا آخر ملتقى الابحر ولم آل في عدم ترك شئ من مسائل الكتب



الاربعة والتمس من الناظر فيه ان اطلع على الاخلال بشيء منها  
 ان يلحقه بمحله فان الانسان محل النسيان وليكن ذلك بعد  
 التأمل في مظان تلك المسئلة فانه ربما ذكرت بعض المسائل  
 في بعض الكتب المذكورة في موضع وفي غيره في موضع آخر  
 فاكتفيت بذكرها في احد الموضعين ( ثم اني زدت مسائل كثيرة  
 من الهداية ومن مجمع البحرين ولم ازد شيئا من غيرهما حتى  
 يسهل الطلب على من اشتبه عليه صحة شيء مما لبس في الكتب  
 الاربعة والله حسبي ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله  
 العلي العظيم (والحمد لله اولا وآخرا وظاهرا وباطنا  
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله  
 وصحبه وسلم تسليما كثيرا  
 والحمد لله رب  
 العالمين

قد تم بعون ذي الكرم والفضل الاوفر \* طبع كتاب ملتقى الابحر  
 \* تأليف الفاضل الكامل ابراهيم الحلبي \* بدار الطباعة العامرة  
 البهية \* في دار السلطنة القسطنطينية المحمية \* صينت عن كل  
 آفة وبلية \* وكان ختامه تحت نظارة الفقير  
 الى آلاء ربه الحميد \* محمد سعيد \*  
 في آخر ربيع الآخر لسنة  
 اربع وستين  
 ومائتين والف



ملتقى الأبحر [Halabī, Ibrāhīm ibn Muḥammad]. ملتقى الأبحر [Multaqá al-abḥur]. N. p., [1848]. Early Arabic Printed Books-BL: Religion and Law, <http://tinyurl.gale.com/tinyurl/CzdxWX>. Accessed 19 Sept. 2020.

Shelfmark Number: 14528.a.5

Source Library: British Library, London

Copyright Statement: From the collections of: The British Library Board. All Rights Reserved.